

أمة عربية واحدة  
ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي  
القيادة القومية  
مكتب الثقافة والإعداد الحزبي

- •
- •





## التمهيد

واجهت القوى القومية التحررية الناهضة كحزب البعث العربي الاشتراكي تحديات مركبة، وقوى متعددة ومتداخلة، وهي القوى الاستعمارية الخارجية، المتمثلة بالإمبريالية العالمية والكيان الصهيوني، والقوى الاجتماعية المرتبطة بالخارج من إقطاع وبرجوازية، والعاملة على تحقيق استمرارية وجوده، أو تحقيق أهدافه وتطلعاته. لذا تطلب ذلك بذل المزيد من الجهد والنضال والكفاح لتحقيق الاستقلال والحرية. فقد كان المطلب الأول والملح على طريق تحقيق الديمقراطية والحرية بالنسبة إلى القوى القومية العربية، هو تحرير الوطن العربي من السيطرة الخارجية المباشرة، وتحقيق الاستقلال السياسي، الذي سوف يستكمل بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تفكيك مظاهر التخلف والتبعية، وتغيب مرتكزاتها، وصولاً إلى بناء أسس ومرتكزات الدولة العربية الحديثة، التي تنتمي للعصر الذي تعيش فيه.

ولكن ما حصل هو استمرار المواجهة بين القوى القومية العربية، والقوى الإمبريالية والصهيونية العالمية، التي حاولت تمرير المشاريع والمخططات الاستعمارية في المنطقة العربية، وإعادتها إلى الحقة الاستعمارية ولكن بأشكال ومظاهر مختلفة، سواء أكانت سياسية أم ثقافية أم اقتصادية.. الخ. الأمر الذي ترك منعكسات سلبية على المسار الديمقراطي في الوطن العربي، وبالتالي أدى إلى وجود تجارب ديمقراطية متعددة فهماً وتطبيقاً، بعضها يرتبط بالتجربة الديمقراطية الغربية، والأخر بتجربة الديمقراطية الشعبية بخططها العامة ولكن بمرتسماتها الخاصة، وهناك تجارب أخرى خاصة تطبق وفق الخصوصية الوطنية لكل دولة.

إنّ تطبيق الديمقراطية وتعميم مظاهر الحرية ليست وجهة نظر يبديها شخص أو طرف ما، إنما هي تعبير عن إرادة شعبية واعية، ومصالحة وطنية وقومية، وظروف موضوعية مناسبة. وتبرز الديمقراطية في مظهرين أساسيين: الأول على أنها بنية تتكون من مجموعة من القيم التي تحددت منذ نشأة الديمقراطية وحتى الوقت الحالي، ومن أهمها الحرية والمساواة والعدالة والإخاء، وإنسانية الإنسان. والثاني على أنها شكل تنظيمي للمجتمع، يتكون من عدد من المؤسسات



المختلفة، مثل الدستور والبرلمان، وتنظيم الشعب في أحزاب ومنظمات ونقابات، وتتجسد في العديد من الإجراءات مثل الانتخابات بمظاهرها المختلفة. ونظراً لأهمية هذا الموضوع، فقد أعدّ الرفيق الدكتور خلدون عدده رئيس قسم الثقافة في مكتب الثقافة والإعداد الحزبي هذه الدراسة، بغية تقديمها إلى القراء الكرام، آملاً أن تحقق الفائدة المرجوة منها.

## والخلود لرسالتنا

مكتب الثقافة والإعداد الحزبي

حزيران-2015



## المقدمة

إنّ الديمقراطية نظرية وممارسة، تجربة إنسانية مفتوحة، فهي ليست وليدة مرحلة تاريخية معينة، ولا نتاج شعب واحد أو حضارة واحدة، بل كانت وما تزال نتاجاً لتجارب الشعوب والأمم ومعاناتها المستمرة لما توصلت إليه من حلول، وما أنجزته من مكاسب، أسهمت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والروحية في صياغتها وتكوينها، ونظراً لاختلاف الظروف وتباينها من شعب لآخر ومن أمة لأخرى، فإنه من الطبيعي اختلاف التجربة الديمقراطية وتباينها. فالديمقراطية نظام للحياة، وصيغة للحكم تنظم ممارسة الحرية، وتوسع المشاركة في الحياة العامة، إنها وعي الجميع لمشكلاتهم، وعملهم جميعاً لحلها. وهي أداة لتحقيق أهداف الشعب ومصالحه، وعامل دافع للتطور والتقدم، إنها بنية من المؤسسات تمتلك القدرة على التوفيق بين حرية الأفراد ومصالحهم الخاصة، وحرية المجتمع والمصلحة العامة. وسوف تبقى الديمقراطية تجربة إنسانية، مسارات تطورها مفتوحة، لأنها تحمل رؤية إنسانية لواقعه، وتجسد وعيه وإرادته لتغيير هذا الواقع، وبناء عالم حر متحرر بمشاركة الجميع للوصول إلى دولة للجميع، تتحقق فيها الحرية والعدالة والمساواة.

يفترض النظر إلى الديمقراطية بوصفها ذات أبعاد أربعة: أولاً إنها نشاط مدني يتضمن الممارسة الانتخابية، والأشكال اليومية للالتزام والانخراط ومحاصرة مختلف التعبيرات المضادة للديمقراطية، ثانياً باعتبارها مؤسسات يتعين على الفاعلين فيها صيانة محتواها العصري، لكي تقوم بأدوارها المنوطة بها، وتبني على قاعدة الشمولية المؤدية إلى صياغة مفهوم خاص بالنظام الديمقراطي، ويوصفها ثالثاً نموذجاً للمجتمع يتأكد فيه ضمان الحقوق الأساسية، وتوسيع دائرة المساواة بين الناس، وأخيراً النظر إليها باعتبارها نمطاً للحكم.





## أولاً- مفهوم الإصلاح وشروطه

### 1- مفهوم الإصلاح Reform

الإصلاح لغة، حسب ابن منظور في كتابه «لسان العرب»، هو نقيض الفساد، والصلاح ضد الفساد، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، ويقال: صلحت حال الرجل، أي زال عنها فسادها، والصلاح بكسر الصاد، مصدر المصالحة. وعند محمد بن أبي بكر الرازي في كتابه «مختار الصحاح»، الصلاح ضد الفساد، والاستصلاح ضد الاستفساد. ويقول الراغب الأصفهاني في كتابه «المفردات في غريب القرآن»: الصلح يختص بإزالة النفار بين الناس، وإصلاح الله تعالى الإنسان يكون تارة بخلقه إياه صالحاً، وتارة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده، وتارة يكون بالحكم له بالصلاح. ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي، وما هو معنوي، فالإصلاح هو الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه .

أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع (An action that improves conditions).

أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو تصليحها.

أما اصطلاحاً فيعرف قاموس «أكسفورد» الإصلاح بأنه: تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات، والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، وإزالة بعض التعسف أو الخطأ. والإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني. ويعرف قاموس «ويستر» للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه: تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد. ويعدّ الإصلاح السياسي ركناً أساسياً مرسخاً للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية



الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية. والإصلاح هو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها، وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية. وقد عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح بأنه: تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار، وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها.

أما **صموئيل هانتغتون** البرفيسور في جامعة هارفرد الأمريكية فيعرفه بأنه: تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة، وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة.

خلاصة القول، إنّ الإصلاح هو حالة عامة تقوم في كل مناحي الدولة، يكون غرضها تصويب الخلل أو تطوير واقع، وبالتالي الوصول إلى الأفضل والأحسن حسب رؤية المواطنين. وهذا يعني بالضرورة أن يكون الفساد أو النقص أو الخلل سابقة على الإصلاح. وحتى يستكمل البحث في مفهوم الإصلاح، لا بد لنا من استعراض شروط الإصلاح وضروراته.

## 2- شروط الإصلاح العربي

إنّ حركة الإصلاح والتحديث أصبحت مطلباً وطنياً في الأقطار العربية بكل معنى الكلمة. لأن بقاء الشعوب قد أصبح مهدداً إما بمزيد من التراجع والاضمحلال، وإما بالتبعية، وإما بالاحتلال بشتى صوره وأنماطه وأشكاله. وإنّ حركة الإصلاح أصبحت ضرورة ملحة، بسبب فشل الدولة العربية القطرية في التعامل مع المشروع النهضوي من منظور كلي. إنّ الإصلاح لا يتحقق إلا بالعقليات الإصلاحية، والنهوض لا يتأتى إلا من خلال العقول النهضوية. لذا فإننا نؤكد على أن دور الفكر والثقافة والعلم جوهرى في التغيير، وجوهري





في المساعدة، ويتجلى في الترويج للإصلاح، واستنباط الحلول والنماذج الجديدة المبتكرة للإشكالات الجزئية. كما يتجلى في تطوير البرامج ومراقبة تنفيذها، وفي تكوين ضمير إصلاحي للأمة العربية، ضمير يرفض الظلم والاستبداد الصريح والمقنع، ويرفض الاستفراء والفساد وغياب العلم، كما رفض استغلال الدين وتسييسه واستضعاف المرأة وتهميشها. ضمير يمثل فيه المواطن العربي الشريك، وليس مجرد فرد مقيم على أرض الوطن. ضمير يرسم مستقبلاً واعداً للأمة العربية. ويتجلى دور الفكر والثقافة والعلم في تأصيل العقل العلمي في المجتمع العربي، فالمشروع النهضوي بالضرورة يقوم على العلم والمعرفة ليس لدى النخبة فحسب، وإنما بالدرجة الأولى لدى المجتمع العربي ذاته. وهذا يتطلب إجراء تغييرات وتحسينات يلمسها الشعب العربي بنفسه، ولكن لكي نعتبر هذه التغييرات إصلاحاً لا بد من توافر الشروط أو الظروف التالية:

أ- أن يكون هناك واقع سيء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً وما إلى ذلك، ويحتاج إلى إصلاح، أو علة تحتاج إلى دواء. إذ إنه في ظل غياب هكذا واقع فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف. فالعلة قد تكون غياب العدالة أو الحرية، أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي.

ب- أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف، والتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.

ج- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغييرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً.

خلاصة القول، إن المطالبة بالإصلاح العربي يعد استجابة للاحتياجات الوطنية العامة في تعزيز البنية السياسية والاقتصادية، عبر تحقيق مشاركة أوسع لفئات وشرائح المجتمع العربي في اتخاذ القرار، وتوزيع الثروة بطريقة أكثر عدلاً، مما يتيح إقامة مجتمع التقدم والمنعة في مواجهة تحديات يواجهها العرب شعباً وكيانات سياسية. فالإصلاح عملية شاملة متكاملة، وكما يرى أفلاطون فإن الإصلاح الحقيقي لا يتم إلا بالإصلاح الشامل الكامل، الذي يتضمن إصلاح العدالة



---

---

والسياسة، وأيضاً إصلاح مفاهيم الفضيلة واللذة والحب والجمال والفن. أي إنّ هذا الإصلاح لا بد أن يولد الحرية والوحدة، ويخلق الفرد الكامل في المجتمع الكامل، ويقضي على الفساد الذي يولد الاستعباد والصراع.



## ثانياً- ضرورات الإصلاح العربي وطرق تحقيقه

إنّ الإصلاح في جوانبه المختلفة هو حاجة عربية أصيلة وملحة، لا تلغيها شعارات ومشروعات الولايات المتحدة الأمريكية بالإصلاح في المنطقة العربية تحت مسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير. لذا نحن مؤمنون بأنّ الإصلاح الحقيقي لأوضاع البلدان العربية وأحوالها، لا يمكن أن يستورد أو يجلب من الخارج، وإنما هو نابع من داخل تلك البلدان وحاجاتها الذاتية، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي عليها أن تبلور خطة للإصلاح، ومشروعاً للتغيير والتطوير، وأن تأخذ في الحسبان مجموعة من الأفكار التي لا بد من مراعاتها حتى تصل إلى الإصلاح الحقيقي المنشود وهي:

1- إنّ الإصلاح في الدول العربية ليس تطلعاً اجتماعياً وشعبياً فحسب، بل هو ضرورة قصوى للاستقرار السياسي في العديد من البلدان العربية. إذ إنّ هذه الدول تعيش أوضاعاً وأحوالاً تستلزم الانخراط الحقيقي في مشروعات الإصلاح، حتى يتسنى لها الخروج من مأزق الفتن والتحوّلات العشوائية غير المدروسة. فالإصلاح حاجة اجتماعية وشعبية، كما هو ضرورة للاستقرار السياسي، لذلك من الخطأ التعامل مع مقولة ومشروع الإصلاح بوصفه مهدداً للمكاسب، أو محرضاً على الحكومات.

2- إنّ تأخير مشروع الإصلاح سيكلف العرب الكثير من الخسائر المادية والبشرية، وسيفاقم من التوترات والتهديدات على المستويين الداخلي والخارجي. فاللحظة الزمنية الراهنة هي لحظة الانخراط في مشروع الإصلاحات، ووفق أجندة وأولويات عربية، وأي تأخير لأي سبب من الأسباب يعني ضياع الفرصة، والمزيد من الأزمات والتوترات والمخاطر.

3- إنّ العلاقة جدلية بين مفهوم الأمن ومفهوم الإصلاح، ففي ظل الأوضاع الإقليمية المتوترة، لا يمكن صيانة الأمن الوطني لكل دولة عربية إلا بمشروع الإصلاح، الذي ينهي الكثير من العوامل والأسباب، التي تفضي أو تؤدي في محصلتها النهائية إلى الإخلال بالأمن والاستقرار.



4- العمل على صوغ علاقة حضارية وجديدة بين الدولة والمجتمع، فالقوة العربية القادرة على إجهاض مشروعات الخارج، هي تلك القوة التي تتولد من جراء إنهاء التوتر، وسد الفجوة بين مؤسسة الدولة وقوى المجتمع في التجربة العربية المعاصرة. الأمر الذي يعيد للمجتمع حيويته وفعاليتها، ويعزز من قدرة الدولة وقوتها.

5- إنّ الإصلاح في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة، وإنما هو بحاجة إلى خطوات عملية متواصلة، تفضي عبر الاستمرار والتراكم إلى إنجاز مشروع الإصلاح الشامل في الواقع العربي. فالمرحلية والجدولة الزمنية لمشروع الإصلاح ضرورة لا تقل أهمية وضرورة عن أهمية وضرورة الإصلاح نفسه.

إنّ الوطن العربي بكل دوله وشعوبه بحاجة إلى أن يخطو خطوات عملية وحقيقية في مشروع الإصلاح، وذلك من أجل إنهاء الاحتقانات والتوترات الداخلية، وحتى يتمكن هذا الفضاء السياسي من امتلاك القدرة الحقيقية على مجابهة تحديات الخارج ومشروعاته ومبادراته. وثمة تساؤل في هذا المجال هو: ما هو مدى أو الحجم الحقيقي للتغيرات المطلوبة بحيث يمكن أن تترج تحت مفهوم الإصلاح؟ فأحياناً يمكن إحداث تغييرات رمزية أو صورية أو تجميلية في مؤسسة معينة أو سياسة ما، ذلك أن مثل هذه التغيرات الهامشية البسيطة أو الشكلية ذات قيمة ومعزى لمن يقف وراءها، فالإصلاحات الجزئية والشكلية الانتقائية التي تقوم بها بعض الأنظمة العربية، مثل إجراء انتخابات صورية أو إجراء حوار مع بعض جماعات المعارضة، أو رفع شعارات مثل الشفافية أو المساءلة أو التنمية السياسية،... الخ هي إصلاحات مبتورة بلا جدوى أو مضمون، وبالتالي لا تترج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير.

إنّ أي تغيير حقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كلياً، وبالتالي فإنّ التغييرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود، لا يمكن أن تدخل نطاق مفهوم الإصلاح، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستدامة.

**وفي هذا السياق تبرز أربعة طرق نظرية لعملية الإصلاح:**

أ- إصلاح مفروض من الخارج على نمط ما حدث في غزو العراق عام 2003.



حيث بيّنت التجربة العراقية وبشكل لا يحتمل الشك، فشل هذا الأسلوب في تحقيق الإصلاح، وتبدو لنا الولايات المتحدة الأمريكية في دعوتها للإصلاح مخادعة، ولا تريد إلا خدمة أهدافها الامبريالية. لذا فإنّ أية عملية إصلاح يجب أن تكون بعيدة عن التأثير الامبريالي الأمريكي، المرتبط بالأهداف الصهيونية المعادية ليس للإصلاح في أوضاع الأمة العربية فحسب، بل ولوجود هذه الأمة العربية بحد ذاته.

وما حصل أيضاً منذ بداية ما أسموه "الربيع العربي" في عام 2011، في العديد من أقطار الوطن العربي بدعوى نشر الديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة، والتخلص من الأنظمة العربية الاستبدادية. ولكن أثبتت الوقائع والأحداث أن هذا "الربيع العربي" ما هو إلا مخطط صهيو-أمريكي، يهدف إلى نشر الفوضى والخراب والدمار في المنطقة العربية، عن طريق إشعال الحروب الأهلية، والفتن الطائفية في الوطن العربي، بهدف تقسيم المقسم وتجزئة المجرأ على أسس طائفية ومذهبية وقومية وإثنية. وهكذا تكون الديمقراطية العربية وبالتالي الإصلاح هما أولى ضحايا هذا المشروع الصهيوي-أمريكي في الوطن العربي، ليحل بدلاً منهما الظلم والعنف والقتل، وفقدان الأمن، وتضييق الحريات، وتدمير الاقتصاد، وهجرة العقول والكفاءات.

ب- طريق ثوري، وهو بالتالي لا ينطبق عليه تعبير الإصلاح. ولكن الأهم هو أن مقومات هذا الطريق لا تتوافر في الوطن العربي في الوقت الحالي، فليس هناك مؤشرات بعد على وجود حركة ديمقراطية قادرة على أن تفرض أهدافها من خلال ثورة شعبية، أو تحالف مدني عسكري.

ج- إصلاح من أعلى، غير أن هناك عدداً محدوداً للغاية من الحكومات العربية المؤهلة لأن تختار هذا الطريق. ولا شك في أن الاستعداد لنهج هذا الطريق ومعدل السير فيه لن يتوقف على طبيعة الإرادة السياسية للنظم الحاكمة فحسب، ولكن أيضاً على مدى ديناميكية المجتمع المدني، والأحزاب السياسية في كل دولة، وطبيعة تفاعلات المجتمع الدولي مع تلك الدول.

د- طريق المجتمع المدني، وهو يتطلب أن تنمو قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية في أي دولة إلى مستوى يمكنها من إحداث تطور نوعي في علاقات



القوى مع النخب الحاكمة، بما قد يتضمنه ذلك من احتمال نشوب صراع بين النخب الحاكمة ذاتها، وانحياز أقسام منها لنهج الإصلاح. ورغم أن هذا الخيار يعتمد بشكل كلي على طابع التفاعلات الداخلية، إلا أن طبيعة تفاعلات المجتمع الدولي مع كل من النظم الحاكمة والمجتمع المدني في كل دولة، سيلعب دوراً حيوياً في مدى تهيئة البيئة المناسبة لهذا المسار ومعدل السير فيه.



## ثالثاً- أشكال الإصلاح (السياسي-الاقتصادي- الاجتماعي- الإداري-الثقافي-التعليمي)

إنّ الإصلاح من المفاهيم والعمليات السياسية التي دارت حولها نظريات وفلسفات، وتعددت فيها الأدبيات واختلفت عندها المسميات، فتارة تكون تغييراً، وتارة إصلاحاً هيكلياً، وفي كل الأحوال ينصرف إلى ضرورة إزالة أوجه الفساد وعناصره ومسبباته، والعودة بالأمر إلى السير الطبيعي التلقائي، الذي يجعل الظاهرة تنمو تلقائياً وباضطراد، معبرة عن نفسها بأسلوبها وفي سياقها، من خلال عملية مخططة ومدروسة، تقوم على إحداث تعديل جوهري متعمد على ميكانيزمات الإفساد أو التخريب والتعطيل، ويتيح الفرصة والمجال لعمل آليات التطور التلقائي المطلوب.

لقد دلت التجارب الحديثة للأمم على أن حجم الدولة مهما كان صغيراً، ومهما كانت مواردها متواضعة، فإنّ ذلك لا يمنعها من تجاوز التخلف، والانطلاق في مرحلة نهوض وازدهار. كما أن حجم الدولة مهما كان ضخماً ومواردها هائلة، فإنها إذا لم تحسن بناء هيكلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على أسس من الحرية والديمقراطية ومشاركة المجتمع فإنها قابلة للتمزيق والتفتت، وقد تبقى في مستنقع التخلف لفترات طويلة. بناء على ما سبق يمكننا أن نحدد مجموعة من الأشكال التي على أساسها يقوم الإصلاح :

### 1- الإصلاح السياسي

إنّ الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية، أو جزئية في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم، وبالوسائل المتاحة، واستناداً لمفهوم التدرج. بمعنى آخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً. والإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من الداخل، وليس مفروضاً من الخارج، ذا طابع شمولي يحمل في طياته صفة الاستمرارية، وواقعياً ينطلق من واقع الدولة، وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها. ويجب أن ينحو منحى التدرج مرحلة تلو الأخرى، وأن



لا يكون سريعاً ومفاجئاً، ويركز فيه على المضمون والجوهر لا الشكل. وباعتقادنا يجب أن يتلازم مع البنى الفكرية القائمة، بمعنى أن تكون مستوعبة ومدركة عقلياً من الخاصة والعامّة على السواء. ناهيك عن أهمية الشفافية والوضوح، وألاً يكون في طياتها غموض أو قفز نحو المجهول.

إنّ هدف الإصلاح السياسي هو تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها، ورفع مستوى أدائها، حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها. والتغيير الذي يستلزمه الإصلاح يتم عن طريق القنوات السياسية التي تنظمه، وتضبط حركته، وترعاه وتنسق بين مساراته. وبهذا فإنّ التحديث السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، ومختلف التغييرات النفسية والاجتماعية الأخرى. لهذا السبب نرى أن قدرات الأجهزة الحكومية بمختلف تخصصاتها لا بد لها من أن تتطور، حتى تتمكن من التعامل مع المهام والواجبات المتضمنة في عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إنّ من أهم جوانب الإصلاح السياسي، هو ما يتعلق بالتحويلات الضرورية الواجب تحقيقها في الاتجاهات الشعبية، بهدف زيادة درجة المشاركة والوعي السياسي لدى الجماهير، إنّ هذه المشاركة يمكن أن تتم في إطار الأحزاب والنقابات وجماعات المصالح، والتي تقوم في هذه الحالة بدور الآليات المناسبة لرعاية المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وهذه المشاركة لا بد من أن يسبقها بالضرورة زيادة فاعلية المؤسسات، والأجهزة السياسية وتخصصها.

ويرى العالم الأمريكي سيدني فيريرا، أن أنماط التغيير السياسي في اتجاه التحديث، لا تتم بنجاح وإيجابية إلا إذا شعر أفراد المجتمع أي المواطنون الذين هم أعضاء هذا المجتمع مادياً وقانونياً، بأنهم جزء لا يتجزأ من النظام السياسي بوجه عام، فالتحديث السياسي يستلزم إجراء عمليتين مترابطتين: التحويلات الأساسية في مصادر السلطة ومراكزها من التقليدية للعلمانية، ثم التحويلات الأساسية الواجبة في اتجاهات الأفراد إيماناً ووعياً بأهمية التحديث ونتائجه.

#### أ- الإصلاح السياسي والتنمية السياسية

لاشك في أن هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية





السياسية، حيث إنّ الأخيرة تعني الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات، واستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية. ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر، تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة. ويكافئ البعض بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية، وبالتالي تحصل التنمية السياسية على غرار النموذج الغربي. والبعض من علماء السياسة يحدد المفهوم بنمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته. ويرى العالم الأمريكي لوسيان باي "Lucian Pye" الأستاذ بمعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا أن للتنمية السياسية ثلاثة أعراف "أوجه" متزامنة وهي، أولاً: زيادة قدرات النظام السياسي، ثانياً: المزيد من التمايز البنائي الوظيفي والتخصص الوظيفي، ثالثاً: تحقيق أكبر قدر من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية، وفي اعتماد معيار الكفاءة للتوظيف السياسي والإداري.

وعند المقارنة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإنّ الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذري لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة، ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية، وزيادة كفاءتها وفعاليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات، وبشكل عام فإن النظام السياسي المتطور يمتاز بعدة سمات أهمها:

- وجود سلطة مركزية تقترن بضعف مراكز السلطة المحلية والتقليدية، لكن المركزية السياسية ليست مطلقة، ولا تتعارض مع السماح بقدر من الاستقلال والذاتية على صعيد المحليات.
- الانتقال السلمي للسلطة، أو التغيير السلمي للقادة "مبدأ تداول السلطة السلمية"، من خلال الانتخابات العامة والدورية.
- وجود جهاز إداري كفاء وقادر على تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة في شتى الميادين والمستويات.
- تأسيس شرعية النظام السياسي ليس على مرتكزات تقليدية، وإنما على مرتكزات محدثة في المقام الأول كاحترام الدستور والقانون، والأداء السياسي المميز والمرموق.



• مشاركة سياسية واسعة بهدف المساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، والمشاركة باختيار الممثلين والحكام.

### ب- الإصلاح السياسي والحكم الرشيد

إنّ الإصلاح السياسي مهم لأي نظام سياسي يريد الاستمرار والبقاء، لأنه ذو علاقة مباشرة بالتكيف السياسي، واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية، وهو عكس الجمود، إذ إنّ الأنظمة الجامدة التي لا تستطیع التكيف هي الأسرع في الزوال، والتغير هو سنة المجتمعات الإنسانية مهما كانت درجة تطورها، ومبرراته دائماً موجودة. على سبيل المثال فقد تصاعد في الآونة الأخيرة استعمال مفهوم Good Governance، وترجم هذا المفهوم عربياً بمصطلحات عدّة منها: إدارة الحكم، والحكم الجيد، والحكم الصالح، والحكم الرشيد، والحاكمية، والمحكومية، وكلها تدل في مضمونها على هذا المفهوم. فالحكم هو: ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على كافة المستويات. ويشتمل على الآليات والإجراءات والمؤسسات التي يسيّر عبرها الأفراد والمجموعات مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويفون بالتزاماتهم ويحلون مشاكلهم. وأثناء ذلك يعمل الحكم الرشيد على تخصيص الثروات وإدارتها لتلبية الحاجات الجماعية، ويتميز بالمشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون والفاعلية والمساواة والعدل، وهذه هي سمات الحكم الرشيد التي لا يمكن أن تجد لها مكاناً في أية دولة في العالم، ما لم يسبقها الإصلاح السياسي المنشود.

هذا هو المضمون الأساسي لبرنامج الإصلاح السياسي اليوم في الوطن العربي، وهو برنامج محدود ومرحلي، هدفه تأمين الشروط الدنيا من الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، والشعور بالكرامة وبعث الروح الوطنية، وهي الشروط التي لا غنى عنها من أجل تحقيق الهدف الأكبر، أو السياسة الكبرى للأمة العربية، أعني مواجهة قضايا الأمن القومي العربي، وبناء قواعد التنمية العربية السريعة، وإنجاز الثورة الصناعية والعلمية، وتوحيد الجهود العربية والدولية في العصر الحديث. فإذا لم ننجح في ربح معركة الإصلاح السياسي، أي العمل على خلق مناخ مناسب للتنمية والتقدم، وبذل الجهد، والتعاون الوطني والقومي، والتفاهم



يبين الأطراف الاجتماعية، فمن المؤكد أننا سوف نحقق في الولوج إلى الهدف الأساسي، الذي هو تغيير الواقع العربي السياسي والاقتصادي والاستراتيجي. إنَّ هدف الإصلاح وغايته أن تتمكن البلدان العربية من الخروج بوسائل سلمية وسياسية من المأزق التي دخلت فيها، ومن ثم الانتقال نحو مناخ جديد، وشروط أكثر ملاءمة لبلورة سياسات اقتصادية واجتماعية أكثر عقلانية وشعبية. إنَّ فائدته كامنة في تقديم إطار لإعادة دفع المسيرة الحضارية العربية على أسس جديدة، أسس المشاركة الوطنية الحقيقية، والمبادرة الذاتية للجميع والتضحية وبذل الجهد والاستثمار والأمل بالمستقبل، والثقة بالقدرات الذاتية.

## 2- الإصلاح الإداري

إنَّ الإصلاح الإداري هو تغيير مقصود وشامل على مستوى الحكومة أو المنظمة، في إطار رؤية مستقبلية للقيادات الإدارية، تحدد ما يجب تحقيقه من إصلاحات إدارية لضمان رضا الجمهور المستفيد، من خلال تبني مفاهيم ونظريات إدارية حديثة، يتم على أساسها تنمية الموارد البشرية مادياً ومعنوياً، وتطوير الهياكل وتبسيط الإجراءات، وتحديث الأدوات والوسائل الفنية والتقنية، على أساس التدرج غير المنقطع والمتفاعل مع البيئة الكلية للمنظمة. مما تقدم نستطيع التأكيد على أن إستراتيجية الإصلاح الإداري في أي بلد من البلدان تعتمد على المنطلقات التالية:

- أ- الكفاءة والفاعلية، بمعنى تعظيم العوائد وتقليل التكاليف، والارتقاء بمستوى الخدمات إلى الجودة الراقية.
- ب- المساواة المستمرة والشفافية بقصد تحسين مستوى الأداء، وترشيد الإنفاق عبر البرامج والخطط المدروسة .
- ج- استخدام الأساليب والطرائق والأدوات والتقانات المتقدمة في النشاطات الإدارية، عبر شبكة من المؤهلين تأهيلاً فنياً وإدارياً راقياً .
- د- أن ننظر إلى عملية الإصلاح المطلوبة نظرة شاملة وموسعة، بحيث نتطرق إلى مكامن الضعف، أو العراقيل كافة التي تعوق حركة الدولة كمؤسسة.
- هـ - التأكيد دوماً على العلاقة المشتركة بين الإداري والسياسي في عملية الإصلاح.



حيث لا يوجد انفصال بين ما هو إداري وما هو سياسي. فعلى سبيل المثال تصدر القرارات السياسية لتحديد الأهداف وتصميمها وتشكلها، وتأتي القرارات الإدارية لتنفيذها، فالقرار الإداري أداة تنفيذ السياسة، وعلى الرغم من أن القرارات كلها تتم داخل بنى معينة، إلا أن هذه البنى في كل الأحوال تمثل موضوعاً أساسياً للقرار السياسي.

و- إبلاء الثقافة التنظيمية الاهتمام الذي تستحق وتطويرها، بمعنى تغيير المعتقدات التقليدية للخدمة في ميدان الإدارة العامة، وتأكيد بناء وتطوير نظم معلومات للوحدات الإدارية عن الأهداف والأنشطة والأولويات والتكاليف ومستوى الأداء والآفاق المستقبلية وغير ذلك .

أما الخطوات الأساسية لعملية الإصلاح الإداري فهي: اكتشاف الحاجة إلى عملية الإصلاح الإداري ووضع الإستراتيجية الملائمة لتحقيقه، إضافة إلى تحديد الجهاز المسؤول عن الإصلاح الإداري، وتعيين وسائل تنفيذ وتقييم عملية الإصلاح الإداري.

### 3- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

إنّ الشق الاقتصادي من الفصل الاقتصادي الاجتماعي، هو المدخل الرئيسي والأساسي لأي خروج من حالة التخلف، وبالتالي المدخل لأي تقدم وأي نهضة وأي ارتفاع. بل ولأية سيادة واستقلال وبقاء. ومن نافلة القول التأكيد على أن أي مشروع عربي قومي لا يتحقق فيه الفصل الاقتصادي الاجتماعي تحقيقاً متسارعاً وميرماً ومؤكداً لا يمكن أن ينتهي بنهوض وتقدم ورقي، للانتقال من حالة العوز والفقر وقلة الموارد التي رافقها دائماً حالة من القهر والظلم والاضطهاد والإحباط واللاإنسانية إلى حالة مختلفة تماماً، حالة الوفرة واليسر والمساواة والعدل والحرية، وتحقيق إنسانية الإنسان في حدودها المقبولة، إن لم تكن في سقفها العليا الممكنة. إنّ جوهر الموضوع الاقتصادي الاجتماعي يتمثل في العناصر الرئيسية التالية:

أ- تعظيم التوجه نحو توظيف الأموال والثروات الوطنية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء، والرساميل الأجنبية للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، أي الاستثمار الأولي وخلق البيئة الجاذبة للاستثمار.



- ب- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي والمعرفي، ورفع وتيرة الإنتاجية من خلال تعظيم مدخلات العلم والتكنولوجيا والمعرفة إلى الإنتاج.
- ج- تشجيع الادخار وإعادة توظيف الثروات في المشاريع.
- د- إعطاء أفضل الفرص للمشاريع والإبداعات الفردية والريادية. والاندماج بالاقتصاد العالمي من خلال برنامج زمني وتعاقدي يتواءم مع نمو القدرات الإنتاجية .
- هـ - تكوين منظومة فكرية في القطاع الاقتصادي الاجتماعي، قوامها الخبراء والمختصون والعلماء والمبدعون والمتقنون وغيرهم من العقول والكفاءات.
- و- تطوير رؤى وسيناريوهات التقدم والنهوض بفصولها الاجتماعية الاقتصادية.
- ي- تأسيس ديمقراطية القرار الاقتصادي، ومؤسسية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في صنع القرار.
- إضافة إلى ما سبق، فإنه يجب التحرك نحو اقتصاد المعرفة وربط أنظمة العلم بأنظمة الإنتاج. والتركيز على الإنتاج السلعي للاقتراب من الدول الصناعية، والعمل على تطوير صناعات ذات ميزة تنافسية وتكنولوجية عالية. إضافة إلى إنشاء شبكة مراكز البحث والتطوير للصناعات الكبرى والواعدة. وتعميم تكنولوجيا المعلومات ووضعها في خدمة الإنتاج والتعليم والبحث العلمي. إلى جانب الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والإقليمية والدولية. وتخفيض نسبة البطالة ورفع عمالة المجتمع وتخفيض نسبة الإعاقة. فضلاً عن وضع سياسة وطنية لتشجيع الادخار، وإعادة توظيف المدخرات في المشاريع. وبناء الثروة الوطنية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

#### 4- الإصلاح العلمي التكنولوجي

- تتمثل الإشكالية المركبة التي تعاني منها مختلف الأقطار العربية وبدرجات متفاوتة، فيما يتعلق بالجانب العلمي والتكنولوجي بالظواهر الرئيسة التالية، والتي تجسد نقاط الضعف التي تعاني منها البلدان العربية، وبنفس الوقت فإن تلافئها يعدّ بحد ذاته إصلاحاً علمياً وتكنولوجياً:
- أ- تراجع الإدارات الحكومية وعدم استقرارها على مختلف المستويات، وفشل



الإدارات في بلورة فكر علمي -تكنولوجي، وإداري وطني حديث، يوصل إلى تحقيق نمو حاسم ومضطرد في القدرات العلمية والتكنولوجية، لتعزز بدورها من القدرات الاقتصادية، وكذلك فشل الإدارة في إنقاذ بعض القطاعات الاقتصادية، والتدهور والتراجع وبشكل أساسي في الزراعة والصناعة والمقاولات والتعليم، من خلال تعظيم مدخلات العلم والتكنولوجيا فيها، وتحويلها إلى قطاعات كثيفة التكنولوجيا بدلاً من كثيفة الأيدي العاملة.

ب- إخفاق الإدارات الحكومية في حسم أي من القضايا التاريخية المعلقة، سواء من حيث تمويل منتظم وكاف للنشاطات العلمية والتكنولوجية، أو إصلاح التعليم، أو حسن إدارة المرافق العلمية لتصبح أكثر إنتاجاً وبالمقاييس العالمية، أو تطوير بدائل تحل محل الاعتماد على المساعدات الأجنبية لتمويل الأبحاث العلمية والتكنولوجية.

ج- تعثر الإدارات الحكومية في عملية التحديث والتطوير المنتظم في المرافق العليا والتكنولوجية، بسبب استبعاد وتهميش العقلية الإصلاحية، وغياب الإرادة والعزيمة والرؤية المستقبلية، وغياب البرامج المدروسة لدى الحكومات، الأمر الذي يعزز من إحباط العلماء والباحثين ويفاقم من هدر العقول والخبرات.

د- غياب الإستراتيجية الوطنية البعيدة المدى، والآليات الفاعلة، والاستثمارات اللازمة لتطوير المقدرّة العلمية والتكنولوجية، كشرط أساسي للانطلاق نحو المستقبل، وبشكل خاص في مجال الصناعات والتكنولوجيا الواعدة.

هـ- غياب محطات استقبال علمية حرة وديمقراطية لدى إدارات الدولة، وغياب آليات التصحيح الذاتي على أسس علمية سليمة، وهذا من شأنه أن يجعل معظم الأقطار العربية غير قادرة على استقبال الفكر والعلم المستنير، وغير قادرة على استثمار الخبرات المتركمة، وفي الوقت نفسه غير قادرة على التفاعل مع مفردات المعرفة والتطور والتحديث، وتطلعات المجتمع وطموحاته وإمكاناته. وهذا ما جعل دور المستشارين العلميين والتكنولوجيين المتخصصين والقريبين جداً من صنع القرار غائباً. علماً أن القرن الحادي والعشرين يحمل دلائل قوية للغاية على أن ثروات الأمم سوف تتحول من امتلاك الثروات الطبيعية والأموال، إلى امتلاك القدرات العقلية والخيال والابتكار، وتنظيم التكنولوجيا الحديثة.



إنّ غياب العلم والعلماء عن دائرة صنع القرار، وضعف الاستثمار المالي البشري الوطني والمشارك في العلم والتكنولوجية، وسيطرة السياسي والثقافي التقليدي على العلمي والتكنولوجي، وضعف مساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير. هي عوامل معرّقة لإنتاج مخرجات علمية وتكنولوجية، يمكن أن تحدث نقلات نوعية في التنمية العربية، وتمنع إكساب ديناميكية فاعلة في العمل العربي الاقتصادي والاجتماعي، وتؤدي إلى غياب برامج وطنية وثنائية وقومية، لتخفيض كلفة التعاون العلمي من خلال البرامج العالمية المشتركة.

مما سبق نؤكد أنه مهما تكن مثل هذه العناصر بعيدة عن السياسة والفكر والفلسفة والثقافة، إلا أنه ليس هناك من سبيل للقفز عنها، بمعنى أن الاستناد إلى قاعدة علمية وتكنولوجية هو أحد الشروط اللازمة للنهوض، ولبناء اقتصاد عربي حديث، ولبناء مجتمع عربي حديث قادر على البقاء والتنافس والتفوق.

## 5- الإصلاح التعليمي

يمكن القول إنّ الدور الأساسي لمنظومة مؤسسات التعليم الحديثة، وبشكل خاص للجامعات في المشروع النهضوي يتلخص في خمسة أهداف:

أ- تقديم التعليم النوعي النظامي للطلاب لإكسابهم المهارات المهنية العالية، وتأهيلهم للمشاركة الفورية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر طريق إخراج المجتمع من حالة التخلف.

ب- تأصيل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحقيق اختراقات علمية وتكنولوجية تساعد على نقل المجتمع إلى مراحل حضارية أرقى واقتصاديات أفضل.

ج- تأصيل القواعد النظرية والمسلكية والأخلاقية للديمقراطية، وكذلك حرية الفكر والرأي وسيادة حكم العلم لدى المجتمع. وإشاعة ثقافة العقل العلمي، وترسيخ دور العلم الحديث في بناء الدول وصنع الحضارات.

د- استشراف المستقبل من خلال البحث والدراسة والفكر المتحرر، وتكوين مرتكز مرجعي للمشورة والرأي لدى صاحب القرار، سواء كان في إدارة الدولة أو المؤسسات أو الشركات في القطاع الخاص. الأمر الذي يجعل مؤسسات التعليم



تقف في مقدمة حركة المجتمع، وفكره وعلمه وثقافته ومهاراته، وأن تنهض بدور قيادي في هذا الشأن.

هـ - إرساء قواعد مستقرة من الأمانة العلمية والمصادقية تنتقل إلى إدارة الدولة وجسم المجتمع، وكذلك رفع مركز العلم والعلماء في سلم القيم الاجتماعية، وتحفيز قوى الإبداع والابتكار في المجتمع، وذلك من خلال تقاليد أكاديمية راسخة تقوم على التفوق العلمي، وفق ضوابط حيادية معروفة تترك آثارها في سلوك مؤسسات المجتمع.

## 6- الإصلاح الثقافي والفكري

إنّ الفصل الفكري والثقافي لا يكتمل دوره ولا يحافظ على أهميته، إلا إذا تحول إلى إنجاز حضاري كبير بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، أي خدمة مفردات النهوض المعاصرة، وبالتالي لا بد من التحرك باتجاه تطوير أفكار وثقافات جديدة تتمثل في:

أ- إنّ الأفكار والثقافات غير المولدة للنقلات الحضارية المحلية والإنسانية، وبالتالي التي تنتسب إلى عصر ما قبل العلم وما قبل العقل، سوف تكون أفكاراً وثقافات مبتورة الإمكانات، محبطة الروح، تراوح مكانها دون إنتاج مثمر.

ب- إنّ ثروات الأمم ستكون معتمدة أساساً على مقدرتها العلمية والتكنولوجية، وستكون القدرة العقلية والخيال والابتكار، وانجاز وتنظيم التكنولوجيات الحديثة هي الركائز الحقيقية لتلك الثروة.

ج- إنّ أفكار وثقافة العلم والتكنولوجيا والإنتاج، وأفكار وثقافة الإنجاز الحضاري هي الأفكار والثقافات المحورية في المشروع النهضوي، وهي الأفكار والثقافات التي تعزز بناء ثروات الأمم، من خلال إبداعها، وتغيير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من خلال المخاطرة والإقدام. أما الثروات الطبيعية فسوف تحتل أهمية من الدرجة الثانية والثالثة.

د- إنّ الركن الثابت في فكر وثقافة الأمم سيكون استمرار تغيير المفردات الفكرية والثقافية، والتصاقها أكثر فأكثر بالمتطلبات الحضارية المعاصرة للمجتمع، وباحتياجات الفرد الخصوصية، وهذا جزء من جوهر النهضة والتقدم.





هـ - اعتبار التأليف والترجمة والنشر جزءاً من صميم التعليم والثقافة، وتكوين المهارات المهنية والفنية، سواء من ناحية الأداء والوظيفة، أو من الناحية الاقتصادية. على سبيل المثال تترجم الأقطار العربية مجتمعة 3 آلاف كتاب سنوياً فقط، في حين أن أسبانيا وحدها تترجم 100 ألف كتاب سنوياً. وأيضاً فإن إنفاق الفرد العربي على الكتب من 3-5 دولارات، بينما في اليابان 281 دولاراً، وفي سنغافورة 100 دولاراً، وفي اليونان 20 دولاراً .

و- حث جميع المثقفين على المساهمة في نشر الثقافة والفكر الإنساني المتحرر، وإتاحة الفرصة لكل الجماهير العريضة من الشعب العربي، أن تتفاعل مع الحركة الأدبية والفنية، وأن تحرك المثقفين جميعاً إلى الإحساس بمسئوليتهم الكبرى في القيام بهذه المهمة.

إنّ مهمة الثورة الثقافية العربية هي أن تخلق الإنسان العربي الحضاري الجديد، الذي يستطيع أن يفيد أقصى فائدة من المكاسب. وإنّ عدم الاهتمام بخلق الإنسان العربي الحضاري الجديد، يضعنا جميعاً في موقف حرج، كون الثقافة أصبحت تعبيراً عن واقع الأمم شكلاً وروحاً، فمن خلالها يمكن الحكم على صورة المجتمع فكراً وحضارة وعلماً وفناً وأدباً، تقدماً أو تأخراً.

لذا على مثقفنا العربي أن يشدّ أسلحة الثقافة جميعاً في وجه الأخطار التي تهدد أمتنا العربية أينما وجدت، وهذا ما يفرض عليه أن يلتزم بقضايا عصره، وأن ينتهج المنهج العلمي في مواجهة هذه الأخطار التي تحيق بأمتنا. إنّ التنمية الثقافية في المجتمع تعني التغييرات الجذرية للقيم الثقافية التي كان الإنسان يمارس بها حياته اليومية وحياته العامة، وهذا التغيير في القيم يقتضي الإتيان على غير الصالح منها للحياة، واستبداله بالقيم الجديدة الصالحة لممارسة الحياة. وبعبارة أخرى تستهدف التنمية الثقافية تزويد العقل البشري بالأفكار الجدية التي تنميته وتقويه وتمكنه من الوعي بالحياة بما فيها من خير وشر، وبالقدرة على السعي من أجل تحقيق الخير، والحياة الأفضل والمستوى الأرفع من الممارسات. والمنظومة الثقافية القادرة على التجدد هي تلك التي تستطيع دمج معطيات المعارف الجديدة واستيعابها، لتفصح المجال لمصادر الإبداع من أجل إغناء الوعي، وتعزيز مصادر التحقيق وهي العلوم، واستخدام تلك المعارف بتوجيه واضح للخيارات.



## رابعاً- الديمقراطية (مفهومها-أنواعها-مبادئها)

### 1- مفهوم الديمقراطية: Democracy

**الجزور اللغوية:** ينحدر لفظ أو مصطلح الديمقراطية Democracy كما هو شائع من اللغة اليونانية، ويتكون من لفظين الأول ديموس Demos وتعني شعب، والثاني كراتس cratos وتعني حكم، وبهذا تكون الديمقراطية Demoacratia تعني لغةً 'حكم الشعب'، أو 'حكم الشعب لنفسه'. أي إن الديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب نفسه بنفسه. ويطلق مصطلح الديمقراطية أحياناً على معنى ضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع. والديمقراطية بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع، ويشير إلى ثقافة سياسية وأخلاقية معينة، تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية.

إن الديمقراطية هي التجسيد العملي للحرية بشكل عام، ولجانها السياسي بشكل خاص، غرضها تحقيق إرادة الجماهير المتطورة دائماً باتجاه هدفها الإنساني. إن الديمقراطية وفق هذا التطور تشكل غاية ووسيلة معاً. فهي وسيلة لكونها أداة للحكم يمارسها الإنسان أثناء قيادة الدولة والمجتمع، إلا أنها وسيلة متطورة دائماً ومتبدلة عبر التاريخ، وهذا ما يحقق نسبيتها. أما كونها غاية، فهذا يعود لاعتبارها أيضاً نظاماً أو صيغة من صيغ الحكم، يشعر الإنسان الفرد والمجتمع بأنه أثناء تجسيده لهذا النظام في صيغته المثالية، يستطيع أن يحقق شكلاً من أرقى أشكال المجتمعات الإنسانية الملائمة لسعادته، وإشعاره بذاته الإنسانية.

ويميز الباحث رونالد بيناك في كتابه "النظرية الديمقراطية السياسية" بين مفهومين أساسيين للديمقراطية، أخذاً يتطوران بشكل واضح ومحدد منذ القرن التاسع عشر:

**المفهوم الأول:** مفهوم قيمي ينطلق من تركيزه على القيم الأساسية للديمقراطية، التي تتمثل في الحرية والمساواة، وإنسانية الإنسان، والعدالة والتنظيم والمسؤولية. والنظريات الديمقراطية التي تبنت هذا المفهوم ركزت على مصدر السلطة



وشرعيتها، والأهداف المطلوب تحقيقها من السلطات المعنية في إطار النظام الديمقراطي.

**المفهوم الثاني:** مفهوم إجرائي عملي، ويمكن تسميته أيضاً بالمفهوم المؤسسي للديمقراطية، ويركز على قضيتين أساسيتين: مجموعة الإجراءات التي يجب اتخاذها وتحقيقها والتي تعد التجسيد العملي للديمقراطية. ومجموعة المؤسسات المختلفة التي تشكل الحاصل للديمقراطية كالدستور والبرلمان وهي مؤسسات دستورية ذات طابع ديمقراطي. ومجموعة التنظيمات السياسية والاجتماعية التي يجب أن توجد في المجتمع، بهدف تنظيم الناس، وتأطير فعاليتهم كالأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والشعبية، والمؤسسات المختلفة المهنية وذات الطابع الإنساني التي تعمل في إطار الدولة، ولكن ضمن أنظمتها وقوانينها وبما ينسجم مع دستورها. وهذا المفهوم يربط بين الديمقراطية وبنيتها ومؤسساتها المختلفة، وبين المصلحة العامة للشعب وأهداف الوطن.

إنّ نظرة شاملة لهذين المفهومين يجعلنا نرى أنهما متكاملان وليسا متناقضين، لأن الديمقراطية هي بنية من القيم، وبنية من المؤسسات. إنّ هذا المفهوم يبين لنا الإطار العام لنظرية الديمقراطية، والتي يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

أ- إنها بنية من القيم مضمونها موجه لصالح المجتمع، وهذه القيم متعددة ومتنوعة، مثل العدالة والمساواة والحرية والأخوة، واحترام إنسانية الإنسان، كما تحتوي بنيتها على كثير من الحقوق العامة مثل: حق التعلم والعمل، والحفاظ على كرامة الإنسان.

ب- إنها بنية من المؤسسات السياسية والدستورية، والتنظيمات الشعبية والنقابات المهنية والأحزاب والهيئات المختلفة.

ج- إنها بنية متكاملة من العلاقات ضمن المجتمع، ذات مظاهر متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية.

د- إنها ممارسة عملية وفعلية يمارسها الإنسان بوعي ومسؤولية في المجتمع، من خلال عمليات الانتخابات والاستفتاء والمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.



هـ - إنها بنية من العلاقات الدولية تقوم بين الدول في المجتمع الدولي، قاعدتها الشرعية الدولية والقوانين والأنظمة الدولية، وهدفها احترام مظاهر المساواة بين الدول، وسيادة الدولة واستقلالها، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ونفي مظاهر إرهاب الدول والإرهاب الرسمي، وعدم التمييز بين الدول تحت أي سبب.

ويبرز القانون الأساسي للديمقراطية في معرفة وجود الإرادة الشعبية، وتحديد الطرق والصيغ التي يتم التعبير بها عن هذه الإرادة في المجتمع، وتحديد الكيفيات التي توظف هذه الإرادة الشعبية لاستنهاض الطاقات وتفعيل القدرات، وتحويلها إلى قوة فاعلة تشكل مرتكزاً للتطور والتقدم الاجتماعي.

## 2- أنواع الديمقراطية

إن الديمقراطية لا يمكن أن تكون صيغة واحدة معطاة بشكل كلي، صالحة لكل مكان وزمان، كما أنها ليست سلعة تصدر وتستورد في أي وقت يحده البائع أو المستهلك، إنها قوة مادية في جوهرها، لها حركتها وأشكالها، ومحطاتها تتعدد دائماً بتعدد أشكال الحكم، عدوها الجهل، وحليفها الدائم العلم والعلمانية، أما مصدر قوتها وفعاليتها فهو الجماهير الكادحة بكل فئاتها وشرائعها.

إن الديمقراطية هي أسلوب المجتمعات الحرة في حل مشكلاتهم، وتحقيق التطور والتقدم على أساس القانون الاجتماعي للديمقراطية وهو حرية الجميع. وبهذا تكون الديمقراطية نظاماً للحياة وليس نظاماً للاستثناء والانتخاب والحكم فقط، نظاماً دافعاً للتطور وضابطاً لحركته وحركة المجتمع.

ومن هنا يمكننا ذكر خمسة أنواع أو صور للديمقراطية وهي:

### أ- الديمقراطية المباشرة Direct Democracy

وهي أقدم صور الديمقراطية، وتعني قيام الشعب بإدارة الشؤون السياسية للدولة بصورة مباشرة، ودون وساطة النواب. وهذا يعني أن هذا النظام لا يعرف البرلمان، لأن الشعب هو صاحب السلطة ويتولاها بمحاورها الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية). فالشعب هو مصدر السلطة ويمارس السلطة في آن واحد، ولا وجود للحكام في الديمقراطية المباشرة، وسبق أن طبق هذا النوع من الديمقراطية



المباشرة في المدن اليونانية القديمة وبشكل خاص في أثينا، وفي بعض الكانتونات (المقاطعات) الصغيرة في سويسرا.

### ب- الديمقراطية غير المباشرة Representative Democracy

لها تسميات أخرى كالديمقراطية النيابية أو التمثيلية Parliamentary Democracy وفيها يختار الشعب من ينوب عنه لكي يمارس السلطة، فالشعب يبقى مصدراً للسلطة غير أنه لا يمارس السلطة بنفسه، بل يفوض السلطة إلى حاكم يختارونه من بينهم، وهذا هو النوع الشائع في الوقت الحاضر، حيث يختار الشعب ممثلين أو نواباً لمدة معينة من السنين، حيث يمثل النائب الأمة بأسرها. وتتحدد وظيفة المواطنين السياسية في اختيار هؤلاء النواب أو الممثلين لمباشرة شؤون الحكم.

### ج- الديمقراطية شبه المباشرة Semi Direct Democracy

هو نظام وسط يجمع بين خصائص النظامين السابقين، ويقوم على وجود برلمان منتخب من قبل الشعب يمارس السيادة نيابة عنه، مع احتفاظ الشعب بحق ممارسة بعض مظاهر السلطة بالاشتراك مع البرلمان. ويعد الاستفتاء الشعبي أهم مظاهر نظام الديمقراطية شبه المباشرة، بل أنه يعبر عن جوهر المشاركة الشعبية في السلطة إلى جانب حق مراقبة البرلمان وحله، واقتراح القوانين والاعتراض عليها. ويذهب جانب من الفقه إلى أن نظام الديمقراطية شبه المباشرة يجعل من هيئة الناخبين سلطة رابعة إلى جانب السلطات الثلاث التقليدية (التشريعية - التنفيذية - القضائية)، إذ يباشر الناخبون بعض مظاهر السيادة على نحو إيجابي.

### د- الديمقراطية الشعبية Popular Democracy

تطلق هذه التسمية على نظام الحكم في الدول الخاضعة للنفوذ الشيوعي، كالنظام القائم في الاتحاد السوفيتي سابقاً ودول المعسكر الاشتراكي السابقة، وتعدّ الديمقراطيات الغربية هذا النظام غير ديمقراطي، لأن أساليبه لا تتفق والمقاييس الأساسية التي تقرّها الديمقراطيات، فالتعبير عن إرادة الشعب يجرى على أساس



نظام معقد، مفروض من داخل أعلى قيادة حزبية أو جهة حكومية واحدة، بحيث تفيد حرية الاختيار لدى المواطن، وحرية تأييده أو رفضه لحزب دون آخر.

### هـ - الديمقراطية الوسيطة Mediator Democracy

النظام الذي من شأن تعدد الأحزاب السياسية فيه، منع المواطنين من اختيار رئيس الحكومة عن طريق الانتخابات البرلمانية، بل يعتمد هذا الاختيار على الاتصالات التي تتم بين كبار رجال السياسة.

### 3- مبادئ الديمقراطية

إن الديمقراطية نظام شامل للحكم لا تقبل تجزئة عناصرها، أو انتقاء بعضها دون آخر، ولا يوصف نظام سياسي ما بأنه ديمقراطي، إلا عندما تجتمع فيه المبادئ والقواعد كافة التي تقوم عليها الديمقراطية كنظام سياسي. وثمة مبادئ سبعة كبرى تؤسس هذا النظام وتمنحه ماهيته:

أ- صيانة الحريات العامة، مثل حرية الرأي والتعبير والنشر والتنظيم، وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة... الخ. أي جملة ما يجعل الأفراد مواطنين يمارسون حقهم في مواطنتهم، من دون قيد على حرياتهم إلا ما يفرضه احترام حريات الآخرين، ومن دون رقابة على أفكارهم إلا ما كان يدعو منها إلى تهديد نظام الحريات والديمقراطية، ويحرض على العنف السياسي الأهلي، ومن دون انتقاص من الحق في التنظيم وتشكيل الجمعيات السياسية، إلا ما كان يقوم منها على أساس عرقي أو طائفي أو مذهبي أو عشائري.. الخ.

ب- التعددية السياسية والحق في المشاركة، أي إقامة السياسة على مقتضى الحق العام، أو إقرار بأنها حق عام لطبقات المجتمع وفئاته ونخبه، بما يعني منع تشكيل أي شكل من أشكال احتكار التمثيل السياسي من قبل حزب حاكم واحد، وأي شكل من أشكال مصادرة الحياة السياسية، وإسقاط نظام الحزبية بدعوى عدم تمزيق وحدة الشعب. ولا يكفي إقرار التعددية السياسية إن لم يكفل حق الأحزاب والمنظمات كافة في المشاركة السياسية، وفي التنافس المشروع على التمثيل السياسي، وكسب الرأي العام بالوسائل الديمقراطية. وهذا الأمر يتطلب من الدولة الحفاظ على حقوق المعارضة الوطنية في طرح برنامجها السياسي، وحرية امتلاك الوسائل التي



تخولها الوصول إلى الرأي العام، والتأثير فيه من خلال محطات التلفزة والإذاعة والصحف والجرائد، والنشاطات السياسية ذات الطابع الوطني.

ج- النظام التمثيلي (المحلي والنيابي) المشمول بالضمانات القانونية والدستورية، التي تكفل حرية الاقتراع لكل المواطنين البالغين، وحق التصويت للمسجلين في القوائم الانتخابية، وإحاطة العملية الانتخابية بأسباب الشفافية والنزاهة، ومنع أي شكل من أشكال مصادرة الإرادة الشعبية، وتزوير التمثيل إما من خلال التدخل غير المشروع للإدارة في نتائج الانتخابات، وإما من خلال استعمال المال السياسي لشراء الأصوات والذمم والضمانات، والتحكم في اتجاهات اختيار الناخبين.

د- إقامة النظام السياسي على قاعدة الفصل بين السلطات، واحترام استقلالية القضاء. أي ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

هـ - التداول الديمقراطي للسلطة، وإقرار مبدأ حق الأكثرية السياسية التي أفرزتها الانتخابات النزبية في تشكيل السلطة التنفيذية وإدارتها، عملاً بمبدأ أن السلطة حق عام للشعب والأمة، وليست حقاً خاصاً لحزب أو فئة أو أسرة أو فرد.

و- النظام الدستوري الذي يمثل النظام الأساس للدولة، وينظم سلطاتها كافة، والعلاقات بين أجهزتها والحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها، وهو النظام الذي ينبغي أن توكل كتابته إلى هيئة تأسيسية منتخبة، ويجري إقراره بواسطة الاستفتاء الشعبي عليه. أي وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.

ي- نظام اجتماعي اقتصادي عادل، يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية، وفرص متكافئة على النحو الذي يوفر لهم الحماية ضد انتهاك إرادتهم السياسية، وحريتهم في التعبير عن آرائهم واختيار من يرونه الأصلاح لتمثيلهم.

إضافة إلى ما سبق حق الرقابة على السلطة وممارستها من خلال وسائل الرقابة كافة، كالمساءلة النيابية للسلطة التنفيذية، والرقابة على صرف المال العام، والرقابة الشعبية على إدارة السلطة. إنّ تطبيق مبدأ من هذه المبادئ دون آخر يسقط عن النظام ماهيته الديمقراطية، فالديمقراطية نظام شامل وكل لا يقبل التجزئة.



## خامساً- آليات تحقيق الديمقراطية العربية وضرورتها

### 1- آليات تحقيق الديمقراطية العربية

يتم تحقيق الديمقراطية العربية عبر آليات من شأنها أن تهيئ الشروط التحتية لإشاعة الثقافة والقيم الديمقراطية في المجتمع العربي، وأن تسرع من وتأثر الضغط الشعبي في اتجاه تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي، وأن تساهم في توحيد الجهد النضالي من أجل الديمقراطية على الصعيد القومي ومن أهم هذه الآليات:

أ- نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وتعزيزها وطنياً وقومياً من خلال إقرار مبادئها في المقررات المدرسية، وفي معاهد تكوين الشرطة وأجهزة الأمن، فضلاً عن تسخير وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية والبصرية لهذا الغرض.

ب- تفعيل حركة حقوق الإنسان داخل كل بلد عربي وعلى الصعيد القومي، وتوحيد جهودها النضالي، وبرامج عملها على نحو يتعاضد فيه تأثيرها في مجال إنتاج رأي عام ديمقراطي، وفي مجال الضغط على النخب الحاكمة من أجل إقرار حقوق الإنسان بمعاييرها الكونية واحترامها.

ج- إحداث آليات للعمل الديمقراطي العربي على الصعيد القومي، وإطلاق مؤسساته من قبيل إنشاء منظمة عربية لحقوق المرأة، ومنظمة عربية لحقوق الطفل، ومنظمة عربية لحماية البيئة، ولجنة حقوقية عربية موحدة لمراقبة الانتخابات، ومجلس دستوري عربي، ومجلس أعلى للقضاة العرب، وبرلمان شعبي عربي، وما شاكل ذلك من مؤسسات قومية للعمل الديمقراطي.

إن الديمقراطية ليست نظاماً سياسياً أو نظاماً للدولة فحسب، وإنما هي أيضاً نظام اجتماعي، ولا يكفي من منظور المشروع القومي العربي، أن ينصرف النضال من أجل الديمقراطية إلى النضال من أجل ديمقراطية الدولة فحسب، بل ينبغي أن ينصرف في الوقت نفسه إلى النضال من أجل ديمقراطية المجتمع. وقد يكون من الأفضل أن يقال في هذا الباب، إنه كلما تقدمت العلاقات الديمقراطية داخل المجتمع، تعاضدت فرص قيام النظام السياسي الديمقراطي، وفي الحديث





عن الديمقراطية بوصفها نظاماً اجتماعياً ينبغي التشديد على الوظائف الاجتماعية الأربع للديمقراطية:

• إن الديمقراطية إذ تؤسس علاقة المواطنة، بوصفها علاقة تشد أفراد المجتمع إلى ولاء عام للدولة، يعلو على علاقاتهم الأهلية وولاءاتهم الفرعية، ويقيم المساواة بينهم في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين والجنس والعرق. وتقدم في الوقت نفسه قاعدة لحل مسألة الاندماج الاجتماعي الذي يعانيه المجتمع العربي، نتيجة هشاشة النسيج الاجتماعي، وثقل الموروث العسوبي، والتفاوت في مستوى مشاركة القوى الاجتماعية في السلطة. وهكذا كلما ترسخت الديمقراطية وسادت علاقة المواطنة، أعيد صوغ النسيج الاجتماعي على نحو تتضاءل فيه الانقسامات العمودية الموروثة، وتتسع وشائج الترابط والاندماج الاجتماعيين. وكلما اتسع نطاق الاندماج الاجتماعي توطدت أركان الديمقراطية، ورسخت علاقاتها في الدولة والنظام السياسي.

• إن الديمقراطية السياسية لا تستقيم في الوطن العربي، إلا متى أمكن للمرأة أن تخرج من هامشيتها أو تهمشها واستبعادها، لكي تشارك مشاركة فعالة في الحياة السياسية أسوة بالرجل. ولا يمكن لذلك أن يتم إلا بإقرار علاقة المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق الفرص كافة، من دون تمييز أو انقاص. إن الديمقراطية في العلاقة بين الرجل والمرأة هي رافعة للديمقراطية في المجتمع والدولة على السواء.

• إن الديمقراطية السياسية لا تستقيم بغير إعادة تأهيل النظام الأسري والنظام التربوي على القيم الديمقراطية، بحيث تسود فيه وينتظم بها أمر العلاقة بين الآباء والأبناء، بين المربين والمتعلمين، وبحيث تصبح الأسرة والمدرسة مؤسستين للتنشئة والتربية على القيم الديمقراطية من أجل خلق المواطن الديمقراطي في وطننا العربي.

• إن إقامة النظام السياسي الديمقراطي صعبة التحقيق، إن لم تكن أدوات النضال الديمقراطي نفسها ديمقراطية. إن المبدأ القائل إنه لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين صحيح من غير شك، وعليه إذا لم يكن في وسع المؤسسات الحزبية والنقابية والمنظمات الشعبية في الوطن العربي، أن ترسي العلاقات الديمقراطية



في عملها العام وفي أطرها التنظيمية، وأن ترسخ القيم المؤسسية فيها، وتفتح مواقع المسؤولية فيها أمام مبدأ التداول، فكيف سيكون في إمكانها أن تتنازل من أجل دولة ديمقراطية. إنَّ تصحيحاً ديمقراطياً لأوضاع المؤسسات الشعبية في الوطن العربي، هو المدخل الذي لا مدخل سواه إلى ترشيد النضال الشعبي من أجل الديمقراطية.

يفترض المشروع النهضوي العربي أن المعركة من أجل النهضة، تمر من بوابة المعركة من أجل الديمقراطية، وبناء دولة الحق والقانون. لكن هذه أيضاً تتلازم في الوقت نفسه مع النضال من أجل الديمقراطية في المجتمع، أي في الأسرة والمدرسة والنقابة والحزب والجمعية، وفي العلاقة بين الجنسين، أما التشديد على مبدأ التلازم بين المعركتين فمرده إلى أن كل واحدة منهما تستدعي الأخرى، وتتغذى من نتائجها، أم الفصل بينهما بدعوى أولوية السياسي على المجتمعي أو العكس، فلن تكسب منه المعركة من أجل الديمقراطية سوى تبعثر الصفوف، وفقدان البوصلة التي تسترشد بها .

## 2- ضرورات تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي

إنَّ حاجة الوطن العربي إلى الديمقراطية حاجة حيوية لا غنى عنها حتى تستقيم أوضاعه، وتفتح أمامه سبل الخروج من أصفاد الكبت السياسي والاستبداد، وتحقيق هدف النهضة التي لا طريق إليها سوى طريق التطور الديمقراطي. فالديمقراطية ضرورة تاريخية وسياسية بالمعاني الثلاثة التالية:

أ- إنها ضرورة لكونها حقاً عاماً للشعب والأمة، بل حاجة أساسية لهم، إنها في جملة ما لهم من حقوق أسوة بغيرهم من شعوب الأرض. وهي حقوق ليست قابلة للحجب أو للانتقاص تحت أي عنوان آخر. وهي استحقاق تفرضه المواطنة وعائداتها السياسية على من يفترض أنهم مواطنون يتمتعون بحقوق المواطنة.

ب- وهي ضرورة لأنها الوسيلة الأمثل لإطلاق طاقات المجتمع والشعب، وتحريرها من السلبية والتواكل، والزج بها في معركة البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. فالمجتمع العربي كغيره من المجتمعات البشرية، لا يملك معركة التنمية أو يجابه تحدياتها المتلاحقة من دون تسخير طاقاته البشرية كافة. ولا يكون ذلك



إلا بفك قيد العبودية السياسية عنها، وتحرير إرادتها المصادرة، ونيلها فرص المشاركة في صنع المستقبل والمصير وطنياً وقومياً.

ج- لأنها القاعدة التي تبنى عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع في المجتمعات الحديثة، التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقة إياها في الوطن العربي. فحين تقوم العلاقة على قاعدة الديمقراطية يكون المجتمع في صدارة من يحمي الدولة، ويدافع عنها على خلفية شعوره بأنها دولته، وما أكثر التحديات التي تتعرض لها الدولة في الوطن العربي اليوم، وتهدها في وحدتها السياسية، وما أكثر حاجة الدولة اليوم إلى شعب يحميها ويذود عن بقائها، ولو أمكن أن تنتظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والشعب على مقتضى ديمقراطي، لأمكن تحصين جبهة الوطن الداخلية في وجه أي خطر خارجي أو داخلي. وإنّ الحاجة إلى الديمقراطية في علاقة الدولة بالمجتمع هي عينها الحاجة إليها لبناء العلاقة بين الكيانات العربية، صوناً لوحدها وتعزيزاً لتماسكها الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة.



## سادساً- العلاقة بين الديمقراطية والإصلاح والتنمية في الوطن العربي

### 1- العلاقة بين الديمقراطية والإصلاح العربي

إنّ بناء الديمقراطية يخضع لشروط وظروف البيئة السياسية والاجتماعية في المجتمع المعني، ولا يمكن تجاوز هذه الشروط والشروط الأخرى التي يأتي في مقدمتها نشر ثقافة الديمقراطية، وتعميم السلوك الديمقراطي والممارسة الديمقراطية في المجتمع ابتداء من البيت والمدرسة والشارع والمؤسسة، وداخل المنظمات السياسية والنقابية، وبين هذه المنظمات والنقابات والقوى المجتمعية كلها. وهذا يعني الارتقاء في العلاقات داخل المجتمع على مستوى أرفع من العلاقات القائمة، بحيث تحميها من الحساسيات والانقسامات والمخاوف، وتقبل وجود جميع الأطراف السياسية على المسرح السياسي. مما يفترض مواجهة استحقاقات هامة تجعل الجميع أمام مسؤوليات تاريخية محورها القيام بإصلاح داخلي، يتحول بموجبه المجتمع إلى ثقافة الديمقراطية، وخلق المناخ العام الذي يسمح بتنامي الممارسات الديمقراطية، كأسلوب حياة وليس مجرد أسلوب للحكم فقط. وعلينا تحقيق المناخ الديمقراطي العام، بعيداً عن الضغوط الخارجية مع عدم التغاضي عن التطور على الصعيد الدولي، والذي أصبحت فيه مسألة الإصلاح وحقوق الإنسان ذات أبعاد دولية. ولتحقيق المناخ الديمقراطي العام على نحو يراعى فيه التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع، فإنه ينبغي على القيادة السياسية أن تقوم بمجموعة من الخطوات والإجراءات على شكل مبادرات، بهدف تحقيق الإصلاح والتقدم باتجاه الديمقراطية، والإسهام في خلق المناخ العام الديمقراطي، ومن هذه المبادرات:

- أ- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والجماعات السياسية، وإصدار قانون جديد للأحزاب يسهم في توسيع نطاق الحياة السياسية وبما يحقق التعددية السياسية، وإصدار قانون جديد لانتخاب الإدارة المحلية ومجلس الشعب.
- ب- إصدار قانون للمطبوعات يطلق حرية الصحافة والإعلام. والسماح بتشكيل لجان حقوق الإنسان والاعتراف بها.



ج- إلغاء المحاكم الاستثنائية، وإعادة النظر بقانون الضرائب وقانون العقوبات الاقتصادية، وإعادة الاعتبار للقضاء العادي.

د- انتهاج الحكومة أسلوب الشفافية في بياناتها، ومصارحة الشعب، واعتماد الكفاءة والانتماء الوطني أساساً للتكليف بالمهام والمسؤوليات الحكومية. وتعزيز استقلالية النقابات والمنظمات المهنية والجمعيات وعدم التدخل في شؤونها.

هـ - القيام بخطوات جديّة على طريق مكافحة الفساد، والتوجه مباشرة إلى رموز الفساد للحد من نفوذهم، من خلال خطة وطنية تسهم فيها السلطات الثلاثة، والمنظمات النقابية والمهنية والأحزاب السياسية. وينبغي ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، والإقلاع نهائياً عن أساليب التعيين في المناصب الحزبية.

و- السير بخطوات أسرع في الإصلاح الاقتصادي بما يحقق التنمية والعدالة الاجتماعية، ويعزز القطاع العام، ويشجع ويوسع إسهام القطاع الخاص من منظور الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة. والسير بخطا وثيدة وعملية في الإصلاح الإداري، وإدخال الإصلاحات المطلوبة للمحافظة على المكتسبات التي تحققت على الصعيد الاجتماعي وخاصة في مجال التعليم والصحة.

لعل معالجة الأزمة الاقتصادية وما يرتبط بها من تقلص فرص التنمية المخططة والسريعة، هي الأهم من بين الإصلاحات الأساسية التي لا بد من تحقيقها أو البدء بها، حتى يمكن تمهيد الطريق أمام التحولات السياسية الديمقراطية، وجعل الاختيار الديمقراطي هدفاً ممكناً ورهاناً حقيقياً، أي ينطوي على مصالح ومنافع بالنسبة إلى جميع الطبقات الاجتماعية. واستمرار الأزمة الاقتصادية يعني ازدياد التفاوت في المداخل، وبالتالي ازدياد حدة التوترات الاجتماعية، وانكماش هامش المبادرة السياسية لدى السلطة السياسية مهما كانت، كما يعني تفاقم مشكلة الفقر، والتهميش المتزايد للأغلبية الاجتماعية، والاستبعاد والإقصاء من الحياة العامة بما فيها الحياة السياسية للملايين من البشر. ومن السهل عندئذ أن يصبح الحفاظ على الديمقراطية هدفاً لا قيمة له في أعينهم، بل أن يتحولوا هم أنفسهم بدافع الانتقام أو التمرد إلى أدوات تستخدمها قوى داخلية أو خارجية، لتدمير أسسها وتحدي مشروعيتها.

وإذا كانت الديمقراطية مرتبطة بالضرورة بتأمين شروط تنمية مستمرة وثابتة،



فمن غير الممكن تحقيقها في إطار الدول الوطنية الصغيرة القائمة، ولهذا ينبغي اعتبار التوجه نحو التعاون والتقارب العربي جزءاً مكملاً للتوجه الديمقراطي، فبقدر ما يظهر نظام من الأنظمة تقربه الجدي والعملية من الأقطار العربية، وتمسكه بسياسة التعاون والتوظيفات والاستثمارات المشتركة، وفتح الحدود أمام انتقال الأشخاص والبضائع، فإنه يبرهن على صدق توجهه الديمقراطي. وهذا يعني أن الدعوة إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية، لا يمكن أن تستقل عن الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بل هي سببها وغايتها، وكناتهما تمثلان وجهين لعملية تغيير اجتماعي سياسي منظر، لا تزال معالمه لم تتضح بعد بما فيه الكفاية، لكنه يؤلف المسار الوحيد لحركة التحول التاريخي القادم الذي نراهن عليه، من أجل تحقيق برنامج النهضة العربية الاقتصادية والاجتماعية والانطلاق الصناعي. إن الإصلاح الاجتماعي هو شرط ترسيخ الديمقراطية ونجاحها، ويشكل احترام الإنسان، وتفجير قدراته على المبادرة والعطاء والتضامن الطوعي والاعتزاز القومي، وهو ما يبعثه نظام الحرية، شرطاً مماثلاً لدفع عملية التنمية والتقدم الاجتماعية والمدنية.

## 2- التحول الديمقراطي وأثره على التنمية في الوطن العربي

إن العلاقة بين التنمية والديمقراطية ذات طبيعة جدلية وتنطوي على تأثير متبادل بينهما، فكما أن الديمقراطية توفر الإطار المحفز للتنمية، كذلك فإن التنمية تخلق القاعدة المادية والمناخ الملائم لتطور الديمقراطية، فالتنمية باعتبارها توسيع للفرص تتيح للمواطن الارتقاء بمعارفه ومهاراته، وتطوير قدراته، واختيار العمل الذي يجد فيه ذاته، ويحقق له دخلاً يكفل له حياة كريمة. ومن شأن ذلك أن يعمق لدى المواطن الشعور بالانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه، وينمي لديه الإحساس بالمسؤولية تجاهه، ويعزز اقتناعه بضرورة الاعتماد على الحوار والتواصل في التعامل مع القضايا العامة، الأمر الذي يخلق مناخاً ملائماً لمعالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية بالطرق السلمية. وكلما خطت التنمية ذات البعد الإنساني شوطاً في مسارها كلما توطد الاستقرار في المجتمع، وترسخت بالتالي التجربة الديمقراطية.



والديمقراطية باعتبارها ترتكز على سيادة القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، وعلى تكافؤ الفرص فيما بينهم، فإنها تخلق الحافز لديهم لتطوير قدراتهم، وتحسين مستوى أدائهم ومضاعفة جهودهم. إن إدراك المواطن بأن فرص التقدم مفتوحة أمامه، وأن تقدمه مرهون بعمله دون أي اعتبار آخر، وثقته بأن ثمار عمله ستعود عليه، سوف يدفعه إلى السعي دون كلل لاكتساب المزيد من المعارف والمهارات، وبذل المزيد من الجهد في العمل.

وفضلاً عن ذلك، فإن الديمقراطية بما توفره من مناخ حر منفتح، تساعد على بناء الشخصية الواعية المتماسكة الفاعلة للمواطن، الشخصية القادرة على التفاعل الحر الإيجابي مع الشخصيات الأخرى، الشخصية التي تشعر بالانتماء إلى مجتمعها، وبالمسؤولية تجاهه وبقدراتها على المساهمة في حركته من خلال الفعل الحر البناء، الشخصية التي تطمئن إلى الحاضر وتثق بالمستقبل. إن مواطناً يتحلى بمثل هذه الشخصية هو وحده المؤهل للاضطلاع بالمهام التي تتطلبها عملية التنمية.

وكما تهيء الديمقراطية المناخ المحفز لزيادة الفائض الاقتصادي، من خلال تطوير الموارد البشرية كماً ونوعاً، كذلك فهي تزودنا بالآليات التي تساعد على حسن استخدامه، عن طريق ترشيد عملية تخصيص الموارد، والحوول دون إساءة التصرف بالأموال العامة. إن وضع حاجات المواطنين الأساسية في مقدمة أولويات التنمية، وتوسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وإخضاع السياسات الاقتصادية لمزيد من الدرس والتمحيص من خلال الحوار العام المفتوح، من شأنه أن يحول دون تخصيص الموارد لأغراض تخدم مصالح ضيقة. ومن ناحية أخرى فإن ضمان سهولة الحصول على المعلومات، وتوافر الشفافية في الصفقات الاقتصادية، وإفساح المجال لتسليط الضوء على جوانب القصور وعدم الكفاءة في الأجهزة الحكومية، والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، والكشف عن التجاوزات والممارسات المنحرفة، تساعد على تحسين أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية وتمكن من محاربة الفساد. حيث تشير إحدى الدراسات الجادة إلى أن الضياع المتأتي عن عدم كفاءة الأجهزة الحكومية والفساد تتجاوز 20% من الميزانية العامة لكثير من الدول النامية.

إن التنمية العربية المستقلة في منظورها السياسي والحضاري الذي يتجاوز



المنظور الاقتصادي الضيق، هي معركة التحرر العربي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي التي تعطي الاستقلال العربي مضمونه الحقيقي. وتؤكد الدراسات الاقتصادية التي تنظر إلى التنمية نظرة شمولية، وترى فيها مشروعاً اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً، أن التنمية المستقلة هي النموذج الوحيد الذي يلبي الحاجات الحقيقية العميقة للمجتمع العربي، ويمتلك القدرة على تجديد قواه الذاتية لتحقيق الاستمرار، ويشكل بالتالي حلاً جذرياً ناجحاً لما يعانيه المجتمع العربي من تخلف وتبعية، ولا سيما في ظل ما وصلت إليه الرأسمالية العالمية اليوم من تطور عولمي يزيد من إلحاق الدول النامية بالدول المتقدمة، وما يرافقه من غزو ثقافي يهدد المنظومات الثقافية للشعوب ومنها الشعب العربي.

إن نجاح التنمية العربية المستقلة، يتوقف على استنفار كل القدرات والإمكانيات على الصعيد الوطني، والتسريع بإنجاز التكامل الاقتصادي على الصعيد العربي، هذا التكامل الذي يمكن تلخيصه بالخطوات التالية:

أ- توفير الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي في التنمية العربية، وكذلك تأمين قدر كبير من الاعتماد الجماعي على الذات في إطار الدول العربية وبالتعاون مع الدول النامية الأخرى. الأمر الذي يؤدي إلى تنمية القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية.

ب- أن تكون التنمية العربية في جميع المناطق، بمعنى عدم عزل المناطق الأقل تطوراً عن نطاق التنمية. وأن تكون التنمية متكاملة بحيث تشمل مثلاً القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بشكل متكامل مع نظام التعليم والتدريب.

ج- تركيز الجهود العربية للارتقاء بجودة الصناعات الوطنية، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، والعمل على تنويع الصادرات. وأن تكون التنمية أصيلة بمعنى انطلاقها من واقع المجتمع العربي نظراً للاختلافات بين المجتمعات.

د- تطوير القدرات التكنولوجية العربية الذاتية. وأن يكون تخطيط التنمية العربية قائماً على أساس مفهوم حقيقي وواقعي للحاجات الوطنية. وأن تكون تنمية عربية شاملة اقتصادية اجتماعية ثقافية.

هـ- إن الثقافة الوطنية هي واحد من أهم منطلقات التنمية المستقلة، وتشير تجارب





بعض الدول في جنوب وشرق آسيا إلى قدرة كبيرة على توظيف منظوماتها الثقافية الذاتية، وما تتميز به من قيم في تحقيق قدر هام من التقدم والتنمية.



## سابعاً- التحول الديمقراطي في الوطن العربي وتعزيز الانتماء الوطني والوحدة الوطنية

ليست المسألة الوطنية شأنًا بسيطاً وعبيراً بما تختزنه من عمق وجداني وعاطفي وعمق فكري وتاريخي، بل هي قيمة إنسانية كبرى تكتسب أهميتها ومكانتها عند جميع الأمم والشعوب، من أنها الوعي الضروري، والحاضن الأكبر لمشروعات التقدم والتطور الإنساني. والوطن هنا لا يعني الأرض والتراب فحسب، بل هو يتجاوز ذلك ويدخل في الوجدان الإنساني، حيث إنّ العاطفة الإنسانية جبلت بشكل أو بآخر على ضرورة الانتماء إلى وطن، بما يحتضن من أرض وقيم وتطلعات. وعلى ضوء هذا فإنّ مقولة الوطن أوسع من الأرض والتراب، تحتضن بشكل جوهري النظام القيمي والاجتماعي والأخلاقي، وماهية الأهداف والتطلعات التي يحملها أبناء الوطن الواحد.

من هنا فإنّ الوطن ضرورة إنسانية وحاجة حضارية مستديمة، لهذا فإن الانتماء الوطني ليس حالة ترفيه، وإنما هو حاجة جوهريّة وضرورية في حياة الإنسان، يساهم في إثبات الوجدان الإنساني، ويساهم في بلورة شروط ومتطلبات التقدم. والوطن لا يكتمل معناه إلا بالمواطن الذي يعمل على تعميق وجوده وتجربته الإنسانية. وعلى ضوء هذا فإنّ جميع الأمم والشعوب بحاجة إلى برامج عمل وحقائق مجتمعية، تساهم في تطوير مفهوم الانتماء الوطني، وذلك من أجل أن يأخذ هذا المفهوم أبعاده الكاملة والعميقة. وفي هذا السياق نود أن نؤكد على النقاط التالية:

1- إنّ الانتماء الوطني يتجذر ويتعمق ويأخذ دوره الطبيعي في حياة الإنسان الخاصة والعامة، حينما يفتح هذا المفهوم على الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والإنسانية التي يخزنها الإنسان من روافد متعددة. فالانتماء يكبر كلما انفتح وتواصل مع خصوصيات المواطنين الثقافية والتاريخية. وبهذا التكامل يصبح الانتماء واعياً وحكيماً وبعيداً عن كل أشكال الشوفينية والنرجسية.



2- إنَّ الانتماء الوطني ليس ادّعاءً يدعيه الإنسان، أو مقولة تقال أو خطبة تذاع، وإنما هو التزام ومسؤولية، حيث يترجم هذا الالتزام بتحمل المسؤولية الوطنية. فلا يصح بأي حال من الأحوال أن يعيش المواطن متفرجاً أو بعيداً عن التزامه الوطني، وإنما هو مطالب ووفق مقتضيات الانتماء الوطني السليم الالتزام بمتطلبات المواطنة، والقيام بأدواره ووظائفه الوطنية. وعلى المؤسسات الثقافية والتربوية والإعلامية الوطنية أن تعمل من أجل بلورة مفهوم الانتماء الوطني، وربط جميع المواطنين بمسؤولياتهم وواجباتهم الوطنية. فالانتماء إلى الوطن يدفعنا جميعاً إلى العمل لسد الثغرات، وإنهاء نقاط الضعف والسعي المتواصل لتعزيز وحدته، وتصليب وتمتين تضامنه الداخلي.

وبكلمة فإن الانتماء الوطني يعني تعزيز قوة الوطن على قاعدة العدل والمسؤولية المشتركة، والسعي الدائم لإضافة مكاسب جديدة إلى مكاسب الوطن. فالانتماء الوطني التزام ومسؤولية، وكسب متواصل في مختلف الميادين، لربط مكاسب الماضي بمنجزات الراهن، وصولاً إلى مستقبل وطني جديد، يمارس فيه جميع أبناء الوطن مسؤولياتهم وأدوارهم ووظائفهم وحقوقهم. والأوطان في المحصلة النهائية لا تعمر إلا بأبنائها، ولا تتطور إلا بشعبها، ولا تمتلك أسباب القوة إلا إذا تطورت مشاركة المواطنين في إدارة أمورهم، وتسيير شؤونهم وقضاياهم. فالانتماء الوطني مساحة مفتوحة لكل المبادرات والخطوات الوطنية الخيرة والإيجابية، التي تستهدف عزة هذا الوطن ومنعته على مختلف الصعد والمستويات.

إنَّ غياب الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى اغتراب المواطن العربي عن وطنه، وعدم انتمائه إلى شعبه، وبذلك يخسر الوطن العربي مثقفيه وعلماءه ورجاله الأكفاء. بل إنَّ غيابها يمكن أن يؤدي إلى شلل لدى المواطن العربي بالقدرة على القيام بأي عمل يمكن أن ينهض بوطنه، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تغييره عن كل الأحداث، التي يمكن أن تحدث في محيطه العربي والإقليمي والدولي.

وهنا لا بد من تعبئة كل الجماهير العربية تعبئة كاملة، ولن تأتي هذه التعبئة إلا من خلال حياة ديمقراطية حقيقية تسير تطور الفكر الديمقراطي. فالديمقراطية



كما قال الفقيه الفرنسي جورج بوردو هي نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية، أي علاقة الأمر والطاعة للصيغة بكل مجتمع منظم سياسياً. وهي الصيغة الوحيدة التي تقترح كمرتكز للنظام السياسي كرامة الإنسان الحر، إذ إنها تطمح إلى التوفيق بين حرية الإنسان ومتطلبات فرض النظام، ليس عن طريق إلغاء السلطة، ولكن عن طريق ترتيبها بشكل تكون متوافقة مع حريات الأفراد وحقوقهم. هذه الحقوق الإنسانية التي هي حقوق واجبة التحقيق والسعي. من أجل ذلك يجب أن تبقى أهم وأنبئ ما يمكن أن يؤديه مواطن واع، ذو ضمير وإحساس بإنسانيته وبمسؤوليته تجاه الآخرين، وذلك إذا أردنا للمواطن العربي أن يسترد وعيه العام، ورغبته في المشاركة في تحقيق الأهداف الوطنية والقومية العربية المشتركة، ومن أهم هذه الحقوق:

**أ- الحق في الحياة:** وهو حق يحميه القانون، ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي. وهو أسمى الحقوق، بل هو أساسها جميعاً. وهذا يجب ضمانه وحمايته أولاً بنص القانون، وثانياً من خلال التطبيق.

**ب- الحق في عدم التعرض للتعذيب أو للمعاملة القاسية:** ويقصد بذلك أن الدولة يجب أن تضمن حماية فعالة للأشخاص، ومعاينة كل من تثبت مخالفته لهذا الحق. ومن الضمانات التي يمكن أن تجعل من الرقابة إجراء فعالاً، أن ينص القانون على حق الأطباء والمحامين وأفراد الأسرة بالاتصال بالأشخاص المحتجزين، وذلك دون الإضرار بمصلحة التحقيق، ومنها أيضاً أن يكون هؤلاء في أماكن معروفة، وأن تكون أسماؤهم وأماكن احتجازهم مدونة في سجل مركزي يمكن الرجوع إليه من قبل المعنيين، وضرورة التزام المسؤولين بتطبيق هذا الحق تحت طائلة القانون.

**ج- حق كل فرد في حريته وسلامته الشخصية:** ويعني ذلك عدم جواز إخضاع الفرد لأي إيقاف أو اعتقال إلا بالاستناد إلى القانون، وطبقاً للإجراءات المقررة، ومن أهم الضمانات الحامية لهذا الحق: الرقابة القضائية على مشروعية حجز



الحرية بالإيقاف أو الاعتقال، والتي تعني حق كل فرد حجزت حريته في اللجوء إلى المحكمة، لكي تقرر من دون تأخير مدى مشروعية الحجز والأمر بالإفراج من عدم قانونية ذلك.

**د- الحق في حرية الرأي والتعبير:** وأهم ما يعنيه هذا الحق هو حرية الرأي الآخر، شفاهة أو كتابة، ويجب أن يشمل حماية حق التعليق والرد، ومناقشة السياسة الداخلية والخارجية عبر شتى وسائل الإعلام القائمة وعلى قدم المساواة.

**هـ - حق العمل:** إنّ حق الإنسان في الحياة بكرامة لا يكتمل بالنسبة للغالبية العظمى من البشر، ما لم تتوافر لهم القدرة والإمكانية على الحصول على الرزق، وبصورة لا تعرضه لظلم السؤال. ويشمل هذا الحق الحصول على أجور عادلة ومكافآت كافية، وتوفير ظروف مأمونة للعمل، والحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها.

**و- الحق في المشاركة في إدارة الحياة العامة:** إما مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارهم المواطن بحرية، أي حق المواطن في أن يتقدم على قدم المساواة متمتعاً بالقدر نفسه من الضمانة والحماية بترشيح نفسه، أو ممارسة حقه في انتخاب من ينوب عنه في انتخابات حرة ودورية عامة، تجري بطريق الاقتراع السري. وتكون خالية من كل ضغط أو تأثير حكومي.

**ل- الحق في التجمع السلمي:** سواء أكان ذلك في أماكن مغلقة أو الساحات العامة، وينتقي هذا الحق إذا لم يكن ممكناً قيام أي تجمع سلمي، إلا إذا أوحى به السلطة أو نظمتها أجهزتها المختصة.

**ن- الحق في تشكيل النقابات والأحزاب السياسية والانضمام إليها:** وذلك من دون أن تعتمد الدولة إلى حماية حزب بالذات، أو نقابة على حساب النقابات الأخرى، أو تعطيل نشاطها خلافاً لمبدأ المساواة بين المواطنين كافة.



ي- الحق في الحصول على العلم والثقافة والاستفادة من منجزاتهما: وذلك من دون أن يفقد في ذلك حقه في المحافظة على شخصيته وتراثه وتنميتهما. إنّ تحول الدولة العربية نحو الديمقراطية والبناء الديمقراطي، وإطلاق العملية الدينامية لتبلور وتكون مؤسسات المجتمع العربي المدني، وتعزيز دورها في نطاق العملية السياسية، لا بد وأن يخفف وطأة تأثيرات الانتماء العصبوي لها. فالثقافة العربية الديمقراطية من شأنها إعادة إدماج الجماعات والفئات من جديد في إطار العملية الديمقراطية، عن طريق مؤسسات المجتمع العربي المدني، وخلق الإجماع الوطني بعيداً عن العصبية والصراع العصبوي، الذي من شأنه فتح الأبواب للنزاعات الأهلية، وتهديد كيان الدولة العربية وتعريضه إلى التحلل والانحيار. كما تعمل الممارسة الديمقراطية على تعزيز الإجماع العربي الوطني، وبالتالي تهيئة عوامل الاستقرار السياسي، وإنضاج شروط ومقومات وقواعد بناء الدولة العربية الوطنية، فلا يمكن للدولة العربية الحالية الارتقاء إلى مستوى الدولة الوطنية إلا بالديمقراطية كقيم وممارسة.



## ثامناً- الديمقراطية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي

بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي منذ مؤتمره التأسيسي الأول عام 1947 صياغة إطار نظري عام للديمقراطية وللمؤسسات المجتمع المدني، ولتنظيم الشعب في إطار منظمات وهيئات وجمعيات تنسجم مع الواقع القائم في الوطن العربي. وإذا كان الحزب في تلك المرحلة لم يستخدم بشكل مباشر مصطلحات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك كغيره من الأحزاب والحركات الناهضة الجديدة آنذاك، بسبب قلة استخدام هذه المصطلحات في الأدبيات السياسية في الوطن العربي، فإنّ الحزب استخدم مصطلحات دالة عليها، وطالب بإعادة تنظيم المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً بما يؤكد أيضاً، وتضمنها دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي يعد أول وثيقة رسمية أقرّها الحزب في مؤتمره التأسيسي الأول، مثل مصطلحات إرادة الشعب والسيادة ملك الشعب، والشعب وحده مصدر كل سلطة وقيادة، وقيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها من إرادة الجماهير، وقديستها متوقفة على مدى حريتها في اختيارها، ونظام الحكم نيابي دستوري، والسلطة التشريعية ينتخبها الشعب، ويعمل الحزب على تعميم الروح الشعبية وحكم الشعب، والتأكيد على حرية المرأة والعدالة والمساواة والحرية، واختيار الشعب ممثليه.

وعلى صعيد تنظيم المجتمع ركز الحزب في أديباته، وسلوك أعضائه على إقامة المؤسسات وتأليف النقابات وحرية القول والنشر، وتأسيس النوادي والجمعيات والأحزاب ومنظمات الشباب، وكل وسائل المدنية الحديثة في تعميم الثقافة وترفيه الشعب. لقد رأى الحزب في عملية التنظيم هذه وسيلة لتطور المجتمع ودافعاً لتقدمه، بهدف تمكين الجميع من المساهمة الفعالة في البناء والنضال.

إذن فالديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني وآليات تنظيمه وانتظامه كانت موجودة في إطار الرؤية الشاملة التي حددها حزب البعث العربي الاشتراكي منذ مراحل تأسيسه الأولى، كوسائل لازمة لتنظيم الدولة وتفعيل المجتمع وتطويره، هذه النظرة انطلقت من رؤية قومية شاملة تخطت مظاهر التجزئة القطرية القائمة، بل رأت في الديمقراطية وتنظيم المجتمع وسائل قادرة على تفعيل الحراك الجماهيري



وتوسيعه، وصياغة ووعي جماهيري بمنظور قومي، يشكل قاعدة راسخة لمواجهة التجزئة والتخلف والتبعية، ومنعكساتها السلبية على الأمة العربية والأمن القومي العربي، وحاملاً للوحدة العربية بين أقطار الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

## 1- الديمقراطية في دستور حزب البعث العربي الاشتراكي

لقد انطلق حزب البعث العربي الاشتراكي في رؤيته للسلطة وتحديد مهامها ووظائفها من أهدافه وبنيتة الجماهيرية، ومن ارتباطه بقضايا الجماهير وتحقيق أهدافها، وكذلك من وعيه للتطورات السياسية التي جرت في العالم، ولذلك انطلق في تعامله مع السلطة من مذهب السيادة الشعبية التي تعدّ الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطة، وتقوم هذه الفكرة على قاعدتين أساسيتين: الأولى، المساواة بين بني البشر، والسلطة ملك للشعب بمجموعه. والثانية، السلطة السياسية لمصلحة الجميع والجميع يجب أن يساهم في إقامتها. وقد حدد الحزب ووضح هذه الرؤية في **المادة الخامسة** من الدستور، التي تنص على أن حزب البعث العربي الاشتراكي شعبي، يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب، وأنه وحده مصدر كل سلطة وقيادة، وأن قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها من إرادة الجماهير، كما أن قدسيته متوقفة على مدى حريتهم في الاختيار. لذلك يعتمد الحزب في أداء رسالته على الشعب، ويسعى للاتصال به اتصالاً وثيقاً، ويعمل على رفع مستواه العقلي والأخلاقي والاقتصادي والصحي، لكي يستطيع الشعب بشخصيته ممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية. لقد حدد الحزب المضمون الشعبي للسلطة، وبذلك حدد العلاقة بينها وبين الشعب، فالشعب يجب أن يوجد في السلطة التي هي أصلاً سلطة الشعب وتعمل من أجله.

كما أكد الحزب على ضرورة تعميم حكم الشعب وترسيخ وجوده، ففي **المادة السابعة عشرة** يعمل الحزب على تعميم الروح الشعبية "حكم الشعب"، وجعلها حقيقة حية في الحياة الفردية. ومن أجل ذلك رأى الحزب ضرورة شرعنة هذه القضية، ووضعها في دستور محدد منظم. ليس هذا فحسب، بل سعى إلى وضع دستور للدولة، يكفل من خلاله للمواطنين العرب المساواة المطلقة أمام القانون، والتعبير بملء الحرية عن إرادتهم، واختيار ممثلهم اختياراً صادقاً، ويهيء لهم





بذلك حياة حرة ضمن نطاق القوانين. إنّ ما تضمنته المادة السابقة يؤكد النظرية القومية للدستور، من خلال تأكيده على الحقوق والواجبات لأي عربي يعيش في أية دولة عربية، وبذلك تجاوز الحزب في البعد القانوني والدستوري مظاهر التجزئة القائمة.

لقد وعى الحزب منذ تأسيسه أهمية التلازم بين الديمقراطية والحرية، التي هي المضمون الأساسي للديمقراطية ففي ظروف السيطرة الخارجية على الوطن العربي، ومحاولات تغييب الحرية ومرتكزاتها، بيّن الدستور في **الفقرة الثالثة من المبدأ الأول** أن الوطن العربي للعرب، ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته، وهذا يتطلب التخلص من السيطرة الاستعمارية الخارجية. وهذا ما أكد عليه في المبدأ الثالث في **مادته الأولى** من أن الاستعمار وكل ما يمت إليه عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة، وهم يسعون ضمن إمكانياتهم المادية والمعنوية لمساعدة جميع الشعوب المستعمرة، من خلال الإسهام المباشر والفاعل للأمة العربية في تقديم العون والمساعدة لهذه الشعوب. وأشار الحزب إلى أن التحرر من السيطرة الاستعمارية يجب أن يستكمل بالتحرر من الاستغلال والظلم، فالحرية واحدة تحرر خارجي وتحرر داخلي، حيث نصت المادة **الثامنة والعشرون** على أن المواطنين جميعاً متساوين بالقيمة الإنسانية، ولذا فالحزب يمنع استثمار جهد الآخرين.

ووجه الحزب في **المادة السادسة** من المبادئ العامة للدستور إلى ضرورة الانقلاب على الواقع الفاسد، انقلاباً يشمل مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إنّ الحزب في رؤيته لمضمون الديمقراطية وبنيتها قد خطا خطوة متقدمة، فتجاوز الديمقراطية بمظاهرها السياسية فقط، وانطلق إلى الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية، عندما شدد على ضرورة رفع المستوى الأخلاقي والعقلي والاقتصادي والصحي للشعب، لكي يشعر بوجوده من جهة، ومن جهة أخرى يعي ويعرف ممارسة حقوقه الخاصة والعامة على قاعدة من الوعي والتحرر من سطوة الحاجة. كما رأى الحزب إنّ إحدى القضايا الأساسية في تحقيق الحرية هي إعادة الثروة الاقتصادية في الوطن العربي للشعب العربي، وهذا ما جاء في المادة **السابعة والعشرين** من سياسة الحزب الاقتصادية، حيث نصت على ضرورة التوزيع العادل للثروات في الوطن العربي.



وتضمنت المادة الأولى من المبدأ الثاني في الدستور حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة، لا يمكن لأية سلطة أن تنتقصها. ومسؤولية الدولة عن صيانة حرية القول والنشر والاجتماع والاحتجاج والصحافة في حدود المصلحة القومية العليا. ونصت المادة الثالثة عشرة من المبادئ العامة على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية، كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الإنساني كفاءتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى. وكان الحزب في طليعة القوى والحركات السياسية التي رأت أهمية المرأة في المجتمع، وضرورة إعطائها حقوقها كاملة، وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وورد ذلك في المادة الثانية عشرة من المبادئ العامة: تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها، والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق .

وخطا الحزب خطوة هامة للانتقال بتنظيم المجتمع من السياسي إلى المدني من خلال ما تضمنه البند الخامس في سياسة الحزب الاجتماعية : تأليف نقابات حرة للعمال والفلاحين، وتحويلها إلى أداة صالحة للدفاع عن حقوقهم ورفع مستواهم، وخلق روح التضامن بينهم، وتمثيلهم في محاكم العمل العليا. وهذا البند يؤكد على وعي الحزب لأهمية تنظيم الشعب في منظمات ونقابات خاصة به، تزيد من فاعليته وتوسع من دائرة مشاركته في المجتمع. وكذلك فسح المجال في حدود الفكرة القومية العربية لتأسيس النوادي وتأليف الجمعيات والأحزاب ومنظمات الشباب، والاستفادة من السينما والإذاعة والتلفزة، وكل الوسائل المدنية الحديثة في تعميم الثقافة القومية وترفيه الشعب.

مما تقدم نجد أن الحزب اكتشف مبكراً أهمية الديمقراطية وحدد أهدافها ومضمونها، واستخدمها أداة لتفعيل المشاركة الجماهيرية، وتأسيس الوعي والعمل على تجاوز التجزئة بالوحدة القومية، بما يحقق مصالح الشعب وحقوقه، ويسهم في زيادة وعيه، وتقوية تنظيمه وتوسيع فاعليته.

## 2- العلاقة بين الديمقراطية والحرية في منطلقات الحزب النظرية

جاءت المنطلقات النظرية خطوة هامة ومتقدمة على طريق تطوير فكر الحزب، ومؤشراً علمياً وعملياً على ذلك، وكانت قضية الديمقراطية وتحديد



مفهومها وعلاقتها بالحرية وبتطور المجتمع وإعادة تنظيمه، وتحديد مضمون السلطة وآليات عملها، وعلاقتها بالشعب وآليات تنظيم هذا الشعب ودوره في السلطة والمجتمع، إحدى الدلالات الهامة على مظاهر التطوير هذه. حيث بدأ الحزب بوضع الأسس والمرتكزات النظرية لإعادة تنظيم المجتمع والسلطة على أسس جديدة، أي تحقيق التنظيم السياسي للمجتمع كمقدمة للتنظيم المدني، وإنهاء مظاهر التناقض بين السياسي والمدني، وتحويل المجتمع إلى ميدان للعمل والكفاح، ونواة ومنطلق للكفاح على الصعيد القومي والإنساني. لذا تمكن نتيجة ذلك من توضيح مفهومه للحرية، وربطها بمصالح الجماهير وإرادتها وأهدافها، وحدد مفهوم الحرية والديمقراطية في المنطلقات النظرية بما يلي:

أ- الانطلاق من مفهوم شامل للحرية، فالحرية بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي تعني أولاً التحرر الكامل السياسي والاقتصادي من شتى أشكال السيطرة الاستعمارية.

ب- ربط الحزب بين مظاهر التحرر من السيطرة الخارجية، والتحرر من مظاهر السيطرة الداخلية، وضرورة إنهاء المعوقات والقيود التي تمنع تجسيد الحرية والديمقراطية على المستوى القومي.

ج- لقد ربطت المنطلقات النظرية الحرية بالعدالة والمساواة في المجتمع، وبذلك وضعت الحرية في إطارها المجتمعي الشامل وليس في إطارها السياسي المحدد، فالديمقراطية في النهاية هي أداة لتغيير مضمون السلطة، وتغيير وظائفها أيضاً من سلطة ضد الجماهير إلى سلطة الجماهير نفسها، التي تستخدمها للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها وتطلعاتها. إن الديمقراطية الشعبية هي التي تطور السلطة دوماً، وتجدد اندفاعات الثورة، وتعزز مكاسب الجماهير وتوسعها وتصونها، وتوفر المناخ لنمو التحرك الجماهيري، وتعمق جذوره وعياً وتنظيماً.

د- رأى الحزب أن تطبيق الديمقراطية الشعبية لن يتم عبر الرغبات الذاتية، ولن تتحقق عبر الشعارات والأفكار النظرية، بل لا بد لتحقيقها من خلق أسس موضوعية تكفل جدية هذا التطبيق وأصالته، والأساس الموضوعي الحاسم لتطبيق الديمقراطية، هو القدرة على قيادة الجماهير من خلال تحقيق ثقة متبادلة مع



الجماهير، وهذه الأسس الموضوعية كما حددتها المنطلقات النظرية هي:

- التنظيم السياسي للسلطة، وهذه العملية يجب أن تقوم على أسس توافر الجمع بين وحدة القيادة وقوتها، وبين ديمقراطيتها وشعبيتها.
- إن تحقيق ديمقراطية السلطة يتم بانتخاب هيئات السلطة السياسية من قبل الشعب.
- انتخاب الهيئات العليا من الهيئات الدنيا، وتأمين رقابة دائمة وفعالة من الشعب على هذه الهيئات.
- انعقاد مؤتمرات المجالس الشعبية والمنظمات بصورة دورية، والعمل على إحداث تحولات هامة ومستمرة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

لقد قدم الحزب فهماً علمياً للديمقراطية فهي تجربة إنسانية مفتوحة على تجارب الآخرين وعلى مسارات التطور الاجتماعي، وبين أنه لا توجد صيغ محددة لتطبيق الديمقراطية، بل إن تطبيق الصيغة الديمقراطية وتحديدها كإطار لممارسة الحرية، يرتبط بمجمل الظروف الواقعية الملموسة.

أكد الحزب على ضرورة تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحديثه، لأنه الأداة والوسيلة لتطبيق أهداف الحزب عبر السلطة ومؤسساتها المختلفة، فهذا الجهاز يجب أن يكون ملتصقاً بقضايا الشعب، مؤمناً بأهداف الجماهير، قادراً على المساهمة في بناء الوطن. وشدد الحزب على ضرورة العمل على إنهاء الأمية في المجتمع بمظاهرها المختلفة، لأن هناك تناقضاً بين الحرية والديمقراطية والأمية، فالأمية تعوق من ممارسة الجماهير لحياتها وديمقراطيتها، وتقلل من حجم مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع، وفي تحقيق تطوره وتقدمه.



## تاسعاً- الديمقراطية وبناء المشروع القومي العربي

كانت نقطة البداية للحركات القومية هي حث الجماهير وتأجيحها لبعث الشعور بالذات، والتعلق بالهوية وتنبيه الوعي، وهذه أمور طبيعية في ظل القرون العديدة من الحكم الأجنبي، الذي حاول تفريغ المجتمعات المحلية من أي مكونات وطنية فعالة وإيجابية، تساعده على الحركة والتكيف مع المتغيرات الكونية بشكل طبيعي ومستمر. ومن هنا ينبغي على الحركة القومية أن تلتزم بمجموعة من الأدبيات والخطوات التي تمكنها من مواكبة التطور الحاصل على الصعيد كافة، وخاصة ما يتعلق منها بالديمقراطية والتعددية السياسية، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

1- أن تسعى إلى بناء نظام اقتصادي سياسي اجتماعي ناجح على الصعيد القطري، كخطوة في سلم المشروع القومي الشامل. من خلال الاستفادة من الأخطاء التي وقعت بها الحركات القومية في أثناء ممارستها للحكم في العديد من الدول العربية، وبالذات في مجال منح الحريات، وترسيخ التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وفي مجال النهوض الاقتصادي، أسوة بالدول الإقليمية المجاورة التي لها تجارب ناجحة في هذا المضمار. فقد نجحت هذه الحركات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتحقيق نجاح باهر، وبالذات في مجال تحرير البلاد من النفوذ الأجنبي المباشر، وفي فتح الفرص لتقليص الهوة الاجتماعية ما بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في البلاد، ولكن كانت تحتاج إلى تطوير نفسها لاحقاً، لتحقيق مكاسب جديدة مع تغيير المراحل والزمان والمكان، بما يؤدي إلى بناء دولة عصرية حديثة. فالمطلوب من الحركات القومية هو الاعتماد أكثر على الأسس التي قامت عليها القومية العربية من وحدة اللغة والمصالح المشتركة، والمصير الواحد والنضال ضد العدو المشترك، من خلال تحقيق حد أدنى من التضامن العربي بين الأقطار العربية المحكومة منها بالتيارات القومية وغير القومية.

2- يجب على القومية العربية قبول الديمقراطية، والتعامل معها باحترام، وبشكل كلي ومتكامل داخل الحركات نفسها، فالتربية السياسية الأولى لأعضاء هذه المؤسسة السياسية يجب أن تكون قائمة على أسس ديمقراطية، مع الحرص الدائم



على الاحتكاك مع الجماهير للتعرف على متطلباتهم الأساسية والمتغيرة، والتعامل باحترام ضمن الأطر المحددة مع الأحزاب الأخرى. ومع الفئات الاجتماعية المتعددة والقبول بتداول السلطة.

3- ينبغي على الحركات القومية تشخيص مشكلاتها الذاتية بشكل موضوعي وجريء، والتعامل مع هذه الأخطاء والنكسات من خلال الاعتراف العلني بالأخطاء ومحاسبة المسؤولين. وأخيراً تبني سياسة جديدة واقعية ومرنة تعكس مصالح الأمة العربية من ناحية، والواقع المحلي والإقليمي والدولي من ناحية أخرى. إنّ الوطن العربي لا يمكنه مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والتعامل معها، إلا من خلال منظور قومي جماعي يشمل الفكر والتخطيط والعمل، ويوجهه عقل عربي جماعي واحد، يعمل على مختلف مستويات في صنع السياسات، واتخاذ القرارات وتنفيذ الالتزامات والاضطلاع بالمسؤوليات. ومن المؤكد أن تحقيق هذه الأهداف جميعاً لا يتسنى إلا من خلال إستراتيجية قومية، تتبنى هدف قيام كيان اقتصادي قومي عملاق، يضم كافة الدول العربية في أقرب وقت ممكن. ولكن السؤال الهام والملح الذي ينبغي طرحه وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية: ما هي شروط تحقيق المشروع القومي الديمقراطي في الوطن العربي؟

#### أ- شروط تحقيق المشروع القومي الديمقراطي العربي

- أن يركز على احترام التعدد الاجتماعي والثقافي في المجتمع العربي، وأن يقر بالتمايزات والتفاوتات في المستوى الاجتماعي والاقتصادي في الأقطار العربية، وحق الأقليات في تقرير مصيرها، وضمان حرية التعبير لجميع المدارس والتيارات السياسية والفكرية، بما يسمح بوجود تفاعل ديمقراطي فيما بينها، مع السعي لإيجاد قواسم مشتركة فيما يخص مهمات وأهداف التقدم والنهوض العربي في المرحلة الراهنة.
- أن يركز على استقلالية القوى الوطنية من أحزاب ونقابات وتنظيمات ديمقراطية، وحقها في التعبير عن موقفها في استقلال تام، مع حقها في إصدار الصحف ووسائل التوعية والمعرفة، مع اشتراط ممارسة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب



والنقابات، والمساواة الندية في التعامل فيما بينها كتنظيمات سياسية.

- أن يتضمن هذا المشروع بكل وضوح مقومات الديمقراطية وهي: خضوع الدولة لسيادة القانون، واستقلال القضاء، وحق الشعب في اختيار حكامه، وحقه في المشاركة في إدارة الحكم، وإطلاق الحريات العامة بمقتضى الدستور، الذي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب.

إنّ تسريع عملية الديمقراطية وتعميقها في الوطن العربي عملية معقدة، وشروط نجاح عملية ديمقراطية حقيقية يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، لذا فإن الدراسات القطرية عن البلدان العربية لاحظت ضرورة التركيز على معالجة إشكاليات معينة للتغلب على عقبات الإصلاح الديمقراطي، وحينما تترسخ العملية الديمقراطية في بلد عربي ما بنجاح، فمن المرجح أن تتأثر بلدان أخرى بهذه العملية تأثراً إيجابياً.

ومن نافلة القول أنه ليس المطلوب صب الوطن العربي أفراداً ومؤسسات وأقطاراً في قالب واحد، وفي صورة واحدة تجعلهم نسخة واحدة، كما كان التفكير سائداً في منتصف القرن العشرين، فالتنوع الفعال النشط مطلوب وطنياً وعربياً، والتنوع في ظل الديمقراطية وتكافؤ الفرص والمساواة، هو إغناء ضروري للمشروع النهضوي الوطني أولاً، ثم المشروع العربي الشامل الذي سيأتي فيما بعد، كما هو مطلوب في داخل كل قطر من الأقطار العربية. إنّ التخلف والانحطاط والاستبداد والشمولية، هي التي لا تستطيع التعامل إلا مع ذات الأنواع، وذات الأشكال وذات الأفكار وذات الاتجاهات. وفي الوقت نفسه فإنّ التقدم والارتقاء والنهوض، هو الذي يستطيع التعامل مع التنوع والتعدد في الأشكال والأفكار، والاتجاهات والثقافات، والعرقيات والمعتقدات. وهو أمر لا يضير المشروع النهضوي العربي لأي قطر وأي دولة، فالمطلوب هو التشابك الوطني أولاً المؤدي إلى التوحد والتكامل، والتشابك العربي أيضاً.

## ب- تحديات قيام المشروع القومي الديمقراطي العربي

إنّ صوغ المشروع القومي العربي الجديد، كمشروع وحدوي تحرري للنهوض القومي، والتجدد الحضاري العربي، هو اليوم المهمة التاريخية الكبرى



التي ينبغي أن تتضافر الجهود المخلصة لتحقيقها، وهذه المهمة تستلزم مراجعة نقدية شاملة للمشروع العربي النهضوي منذ بدايته حتى اليوم، وبمختلف تياراته القومية والماركسية والإسلامية المتنورة والديمقراطية الليبرالية، وإعادة بنائه، وإنهاء الصراع بين مكوناته، بوضع تركيب تفاعلي بينها يقوم على تكامل أهداف المشروع القومي العربي الجديد، والتنوع في أدواته وصيغته ووسائله وسياساته بتنوع قواه وتياراته.

إن إقامة المشروع القومي العربي النهضوي صياغة وتنفيذاً، هي في جوهرها عملية نضالية مصيرية، لأنها تتم في سياق المواجهة مع الاحتلال الصهيوني الأمريكي، وبعض الأنظمة العربية المتواطئة معه، كما تواجه مفاعيل التخلف الاجتماعي، والانحيار الثقافي التي تعصف بالأمة العربية. ولا بد والتحديات على هذا القدر من الخطورة، من استنفار جميع طاقات الأمة العربية العقلية والروحية لإنجاز هذه العملية. إن وعي التحديات، وقراءة مدى خطورتها القراءة الموضوعية اللازمة لا تعدّ عوامل نجاح كافية للمشروع، إذا لم تقترن بالإيمان العميق، والعزيمة الصادقة اللذين يصنعان المحرك الحقيقي له.

إنّ النضال السياسي من أجل تحقيق المشروع القومي العربي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن نضالاً منزهاً عن الغايات الشخصية، والنزوات الحزبية الضيقة، والصراعات الهامشية والشعارات الزائفة، أي أن يكون ذا مرجعية أخلاقية وروحية بالضرورة. فقد حاول المفكر القومي **قسطنطين زريق** حتّى العرب على تبني فكرة المؤسسات الحديثة، والتفكير العلمي المنهجي، ومواجهة تحدي العصر الحديث بعقلانية ودراية وفكر، وربط لأول مرة ما بين التحدي الصهيوني وخطره على الأمة العربية من ناحية، وضرورة قيام انقلاب أساسي في نظم العيش العربية من ناحية أخرى. لذا فإنّ عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، يمكن أن تتأثر بالصراعات الدائرة في المنطقة العربية، وخاصة الصراع العربي الصهيوني، وقضيته المركزية المتمثلة بالقضية الفلسطينية، إلى جانب الأطماع الخارجية الدائمة بثروات الأمة العربية، والموقع الاستراتيجي الهام للوطن العربي.

إنّ بعضاً من أهم سمات النظام السياسي العصري في أي دولة، تتمثل في الديمقراطية والحرية، بأبعادها المؤسسية والقانونية، وبكونها جزءاً من الممارسة





اليومية للمجتمع. ومن وجهة نظرنا، فهناك ثلاث قوى محركة نحو ديمقراطية حقيقية في المنطقة العربية هي: طبقة وسطى مستقلة ونامية، ودور متزايد لمنظمات المجتمع المدني المستقلة والمناصرة للإصلاح بما في ذلك الأحزاب السياسية، وانفتاح وتفاعل أكبر مع العالم الخارجي.



## الخاتمة

إن الديمقراطية ليست إيديولوجية جديدة، بقدر ما هي أسلوب حكم ووسيلة تعامل، أساسها المساواة واحترام إرادة الأكثرية، وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية ودستورية، تقرر بالحقوق والحريات والرأي وحق الاعتقاد، وحق التنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة، وتولي المناصب العليا. إن الديمقراطية بقدر ما هي تطوير للواقع وقبول بالتدرجية، وامتنال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية، تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي المدني وليس الانقلابي العنفي العشيري. وبالتالي فهي تشكل مفتاح الحل للعديد من الأزمات التي يمر بها الوطن العربي، بقدر ما توفر مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي، والتطور والتراكم لاختيار أسلوب حكم يرتضيه الناس، ويحظى بموافقتهم ويستبدلونه كلما شعروا بالحاجة إلى ذلك.

وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج، والتي تشكل بمجموعها القاعدة الرئيسية لتحقيق الإصلاح والديمقراطية في الوطن العربي:

1- يجب أن ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة، وتمارس الأغلبية المنتخبة الحكم، وهنا ينبغي التأكيد على أن هذه الأغلبية المنتخبة من فئات الشعب المختلفة هي سياسية بالتعريف، وليست عرقية أو إثنية أو دينية.

2- ينبغي أن تصان الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة. وتضمن حقوق المعارضة السياسية. مع ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعلى هذا الأساس تبنى دولة القانون، التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.

3- لابد من ترسيخ مبدأ الدستورية، أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور، ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات. ويتم إعلان هذه الخصائص في دستور ديمقراطي، يعدّ بمثابة تعاقد بين المواطنين، وتتم مناقشته بشكل علني، وبحرية كاملة مع شروحات كافية، ويتم إقراره من قبل جمعية تأسيسية منتخبة



من الشعب، ويعرض نص الدستور عليه في استفتاء عام.  
4- السعي المستمر من أجل تطوير وتمكين الطبقة الوسطى، وتنشيط دور منظمات المجتمع المدني المستقلة، وتشجيع ثقافة الديمقراطية لضمان حماية حقوق الأقليات، ودعم المساواة بين الرجل والمرأة.



## المراجع المعتمدة

- 1- علي أواميل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2005.
- 2- نجدة زريقة، الديمقراطية قصة لم تكتمل فصولها بعد، مركز آفاق للكمبيوتر، اللاذقية، الطبعة الثانية 2012.
- 3- محمد فريد حجاب، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى أيار 2000.
- 4- سعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 2006.
- 5- علي خليفة الكواري، حوار من أجل الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى نيسان 1996.
- 6- محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة، منتدى المعارف، بيروت، الطبعة الأولى 2013.
- 7- ماجد شدود، الديمقراطية حزب البعث العربي الاشتراكي أنموذجاً، مركز المعلومات القومي، دمشق، الطبعة الأولى 2001.
- 8- جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 1998.
- 9- ياسين الحافظ، في المسألة القومية الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى 1981.
- 10- نصر محمد عارف، الإصلاح-المصلحة-التصالح، مركز البحوث للدراسات السياسية، القاهرة، الطبعة الأولى تشرين الثاني 1994.
- 11- محمد محفوظ، الآخر وحقوق المواطنة، مركز الراية، دمشق، الطبعة الأولى 2006.
- 12- إبراهيم بدران، النهضة وصراع البقاء، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2005.
- 13- علي محمد أبو دبوس، مفهوم الديمقراطية، دار الأصالة والمعاصرة، ليبيا، الطبعة الأولى 2008.



- 14- علي يوسف شكري، النظم السياسية المقارنة، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2003.
- 15- منير الحمش، الحرية والديمقراطية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، مجلة قضايا راهنة، دمشق، العدد 22، تاريخ نيسان 2005.
- 16- محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، الدار العربي للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى 2005.
- 17- وليد خدوري، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى آذار 1999.
- 18- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، المجلد الثاني، بيروت، رجب 1300هـ.
- 19- عدنان عويد، الديمقراطية بين الفكر والممارسة-الوطن العربي أنموذجاً- التكوين، دمشق، الطبعة الأولى 2006.
- 20- عبد الحسين شعبان، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى تشرين الأول 2003.
- 21- عبد النور بن عنتر، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 30، الطبعة الأولى شباط 2004.
- 22- يوسف الشويري، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى تشرين الأول 2003.
- 23- علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، بيروت، الطبعة الأولى أيار 2000.
- 24- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى كانون الثاني 1997.
- 25- إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى كانون الثاني 2011.
- 26- الطاهر لبيب، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية كانون الثاني 2001.
- 27- محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 2005.



- 28- المشروع النهضوي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثانية 2011.
- 29- عبد الكريم العلوجي، الأعمدة السبعة للمستقبل العربي، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى 2008.
- 30- محمد صالح الهرماسي، العبور إلى المستقبل، منشورات خاصة، دمشق، الطبعة الأولى 2005.
- 31- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، الدار الشامية، دمشق، الطبعة الأولى 1412 هـ.
- 32- مجموعة من المثقفين في لندن، قاموس أكسفورد، طبعة جامعة أكسفورد، الطبعة الأولى عام 1928.
- 33- قاموس ويبستر: قاموس صدر من قبل نوح ويبستر عام 1806، وهو مؤلف أمريكي سبق غيره في تقديم التهجئة الأمريكية، وأدخل الكلمات الجديدة في التقبئة والعلوم والفنون، بدلاً من حصر قاموسه بالكلمات الأدبية.
- 34- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى 1995.
- 35- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1981.



## الفهرس

- 3.....التمهيد
- 5.....المقدمة
- 7.....أولاً- مفهوم الإصلاح وشروطه
- 11.....ثانياً- ضرورات الإصلاح العربي وطرق تحقيقه
- 15.....ثالثاً- أشكال الإصلاح (السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي-الإداري-الثقافي-التعليمي)
- 26.....رابعاً- الديمقراطية(مفهومها-أنواعها-مبادئها)
- 32.....خامساً- آليات تحقيق الديمقراطية العربية وضرورتها
- 36.....سادساً- العلاقة بين الديمقراطية والإصلاح والتنمية في الوطن العربي
- 42.....سابعاً- التحول الديمقراطي في الوطن العربي وتعزيز الانتماء الوطني والوحدة الوطنية
- 47.....ثامناً- الديمقراطية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي
- 53.....تاسعاً- الديمقراطية وبناء المشروع القومي العربي
- 58.....الخاتمة
- 60.....المراجع المعتمدة